تصحيح لسان العرب

القسم الاول

بقلم الفقير اليه تعالى

احمد تيمور

﴿ عنى بطبعه ونشره ﴾

محمد عبد الجواد الاصمعي

﴿ الطبعة الاولى ﴾

سنة ١٣٣٤ هجرية

طبع بمطبعة الجمالية - بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

(أمّا بعد) فهذه تنبيهات على أغلاط وقعت فى نسخة لسان العرب للامام ابن منظور المطبوعة ببولاق سنة ١٣٠٠ — ١٣٠٨ كنّا عثرنا عليها أثناء المراجعة ونشرنا عنها فصولاً فى صحيفة المؤيّد ومجلى الضياء والآثار ثم بدا لنا أن نجمع شتاتها وننظم شملها فى هذه الاوراق بعد أن نضم عليها مالم يسبق لنا نشره من قبل . ولسنا فى ذلك بمدّعين عصمة أو متبجّحين بفضل وانما هو جهد المقلّ دعانا لعرضه على الانظار حرصنا على ردّ الكتاب الى نصابه من الصحّة فان لم نكن وُفّقنا فيه الى الاصابة فحسبنا منه ارشاد المطالع الى مواضع فيه حرّية بالبحث والنظر .

ولا بدّ لنا قبل الشروع فيما نحن آخذون فيه من التنبيه الى وهمين وقعا فى فاتحة الجزء الاوّل أحدهما فى المقدمة التى عُنى بوضعها العلامة أحمد فارس حيث جاء بها عن المؤلف أنه ولد سنة ٦٩٠ وتوفى سنة ٧٧١ مع أن ولادته كانت سنة ٦٣٠ ووفاته كانت سنة ٧١١ كما فى الوافى بالوَفَيات للصفدىّ والدرر الكامنة لابن حجر والمنهل الصافى لابن تغرى بردى والبغية للسيوطىّ فلم يزاحم زمنه زمن صاحب القاموس كما توّهمه العلاّمة المذكور وسبقه فيه العلامة ابن الطيّب لانّ ولادة المجد كانت سنة ٧٢٩ أى بعد وفاة ابن منظور بنحو ثمانى عشرة سنة .

والثانى فى ترجمة المؤلف الوادة فى الصفحة الاولى من هذا الجزء والمنقولة من بغية الوعاة للسيوطىّ فقد جاء بها أنه جمع فى كتابه هذا بين (التهذيب والمحكم والصحاح وحواشيه والجمهرة والنهاية) والصواب أن الجمهرة ليست ممّا جمعه بل مبنى كتابه على الخمسة فقط وهى التى صرح باسمائها فى خطبته .

الواردة

ثم لنشرع فيما قصدنا بيانه من الاغلاط فنقول .

(من ذلك ماجاء فى باب ألقاب الحروف وطبائعها وخواصها ج ١ ص ٨ س ٨)

« وأمّا تقارب بعضها من بعض وتباعدها فانّ لها سرّا فى النطق يكشفه من تمعناه كما انكشف لنا سرّه فى حلّ المترجمات » . والصواب (من تمعّناه) يقال تمعّنى الشيء وتمعّناه اذا قاساه وتجشّمه .

(وفى مادة — أج أ — ج ١ ص ١٥ س ٨) رُوى لابى النجم « قد حيّرته جنّ سلمى وأجا » وجاء بعده « أراد أجا نخفف تخفيفا قياسيّا الخ » . ورُوى أجا الثانى بالالف آخره مخففا غير مهموز والصواب همزه على أصله لانّ المراد أنه كان كذلك نخففه الشاعر بحذف همزته والا فاى معنى لتخفيف المخفّف . (١)

(وفى مادة — ب ر أ — ج ١ ص ٢٤ س ١٥) عند الكلام على جمع برىء « وبرىء وبُراء مثل ماجاء من الجموع على فُعَال نحو تُؤَام ورُباء فى جمع توأم ورُبّى » . ورسم (رباء) بالهمز فى آخره أى فى موضع اللام من فعال ولا يكون هذا جمعاً لرُبّى لانّ لامها باء فالصواب أن يقال فى جمعها رُباب بالباء فى آخره وهو الذى ذكره المصنّف وصاحب القاموس وغيرهما فى مادة (ر ب ب) . وقال سيبويه فى كتابه فى باب تكسير ماعدّة حروفه أربعة أحرف للجمع وقالوا رُبّى ورُباب حذفوا الالف وبنوه على هذا البناء كما ألقوا الهاء من جُفْرة فقالوا جِفار الا أنهم قد ضمّوا أوّل ذا كما قالوا ظِئْر وظُؤار ورِخْل ورُخال انتهى .

(تتمّة) هذا الجمع من الجموع العزيزة النادرة لانّ فُعالا بضمّ الاوّل وتخفيف العين ليس من أبنية جموع التكسير المعروفة وانما سُمع فى ألفاظ قليلة كثِنْى وثُناء وعَرْق وعُراق وفَرير وفُرار ورَذْل ورُذال ولهذا ذهب بعضهم الى أنه اسم جمع وقال آخرون بل هو جمع ولكنّ الاصل فيه الكسر والضمّ بدل منه . وقد كنت تتبّعت ماورد منه فاجتمع لى اثنا عشر لفظا ثمّ رأيت العلاّمة شهاب الدين الخفاجىّ زاد عليها كثيراً فى شرحه لدرّة الغوّاص فمن شاء

(١) نبهنا بعض الادباء الي أن أثر الهمز موجود بنسخته ولكنه ضعيف الظهور فراجعنا عدة نسخ من اللسان فرأيناه فى بعضها ظاهراً كنقطة صغيرة على الالف كما قال وفى بعضها ممحواً كما هو في نسختنا فآثرنا ابقاء التنبيه عليه ليستدرك في النسخ التى لم يظهر فيها ولا يخفى انه لا يعد على هذا الا عيباً مطبعيا لاخطأ في الرسم .

الوقوف عليها وعلى اختلاف أقوالهم فيها فليراجع (ص ١٤١) من الشرح المذكور المطبوع في الجوائب .

(وفي مادة — ج و أ — ج ١ ص ٤٤) رُوي قول الشاعر

« تنازعها لونان وَرْدٌ وجُؤْوَةٌ ترى لإِياءِ الشمس فيه تحدّرا »

ثم جاء بعده « أراد وُردة وجُؤْوة فوضع الصفة موضع المصدر » . وضُبط (إياء) بكسر أوّله والصواب فتحه لانك تقول إيا الشمس وأياؤها أي ضوءها وحسنها اذا كسرت أوّله قصرت وإن فتحته مددت كما نصّ عليه المصنّف في مادة (أ ي ى — ج ١٨) والمجد في القاموس والتبريزيّ في شرح المعلقات وذكره ابن سيده في المخصّص في باب ما يكسر فيقصر ويفتح فيمدّ . وقد ضُبط بالكسر أيضا في مادة (ورد — ج ٤ آخر ص ٤٧٠) ورُوي هناك بالباء الموحدة فزيدَ خطأً على خطأ . وضُبط هنا (المصدر) من قوله (فوضع الصفة موضع المصدر) بكسر أوّله والصواب فتحه وهو ظاهر .

(وفي مادة — ح ت أ — ج ١ ص ٤٦ س ٢٢) « رجل حِنْتَأْوٌ وامرأة حنتأوة قال وهو الذي يُعْجِب بنفسه » . وضُبط (يعجب) هنا وفي مادة (ح ن ت — ج ٢ ص ٣٣١) بالبناء للمعلوم والصواب ضبطه بالبناء للمجهول لانك تقول أعجبته نفسه فهو مُعجَبٌ بها وقد تكرر هذا الخطأ في مواضع من الكتاب ووقع مثله في مادة (ع ي ر) من القاموس طبع بولاق وكأنه كان شائعاً بين المصحّحين قبل طبع اللسان فقد رَوَوا قول المتنبّي في شرح العكبريّ المطبوع ببولاق أيضا

إن أكن معجباً فعجب عجيب لم يجد فوق نفسه من مزيد

بكسر الجيم من (معجبا) والصواب فتحها لما ذكرنا . ووقع لهم مثله في مجمع الامثال للميدانيّ المطبوع بتلك المطبعة فضبطوا (معجبة) من قولهم (كلّ فتاة بأبيها معجبة) بكسر الجيم ولكنّهم ضبطوها بالفتح في أمالي القالي (ج ٢ ص ٧١) كما فتحوها في كلمة (يعجبان) الواقعة في قول عُروة بن أذينة من شرح الحماسة (ج ٣ ص ١٤٤)

لا يُعْجَبانِ بقول الناس عن عُرُضٍ ويُعْجَبانِ بما قالا وما صنعا

ويدلّك على صحّة ما ذكرنا نصّ القاموس وشرحه على أن قولهم (ما أعْجَبَهُ برأيه) شاذّ لا يُقاس عليه لبنائه من المجهول كما أزهاه وما أشغله ولو كان مبنيّا من المعلوم ما نصّا على شذوذه ولكان التعجّب على بابه

وفي كتاب تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفديّ نقلا عن تثقيف اللسان

للصقلّيّ « أنا مُعجِب بك وصوابه معجَب بك بفتح الجيم وكذلك الذى فيه كِبْرٌ لا يقال فيه إلا مُعجَب أيضاً فأمّا معجِب فهو الذى يعجبك » .

(وفى مادة — ث ر ب — ج ١ ص ٢٢٩ س ٨) « ونَصْل يَثرِبىّ وأثربىّ منسوب الى يَثرِبَ وقوله * وماهو الا اليثربىّ المقطّع * زعم بعض الرواة أن المراد باليثربىّ السهم لا النصل وأنّ يَترِبَ لا يُعمل فيها النصال » . ورُوى (يترب) بالمثناة الفوقيّة والصواب بالمثلثة لانّ الكلام فى طَيْبة مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام . وأمّا يترب بالمثناة وفتح الراء فهو موضع قرب اليمامة وأين هو ممّا ههنا .

(وفى مادة — ج ن ب — ج ١ ص ٢٧٠ س ٩) « ورَجُلٌ ليّنُ الجانِبِ والجَنبِ أى سَهْلِ القُرْب » . ورُوى (سهل) بالجرّ ولا وجه له والصواب رفعه على أنه عطف بيان على ليّن أو على البدليّة منه .

(وفى مادة — ح س ب — ج ١ ص ٣٠٦) رُوى لنهيك الفزارىّ

«لَتَقيِتَ بالوَجْعاءِ طعنةَ مُرْهَفٍ مُرّانَ أو لثَوَيتَ غيرَ مُحسِّبِ» [1]

وضُبط (لتقيت) بكسر القاف والصواب فتحها لانه من تَقَى يَتْقِي كقضى يقضى بمعنى اتّقى قال أوس يصف رمحاً

تَقاكَ بكَعْبٍ واحد وتَلَذُّهُ يداكَ اذا ماهُزَّ بالكفّ يَعْسِلُ

يريد اتّقاك . ومنه قول أبى العلاء المعرّىّ

تَقَتْكَ على أكتاف أبطالها القنا وهابتك فى أغمادهنّ المناصل

أى اتقتك .

ورُوى (محسّب) فى البيت بكسر السين على أنه اسم فاعل ومقتضى تفسير المصنّف أنه بفتحها على أنه اسم مفعول فقد قال قبله « حَسَّبته اذا وَسَّدته » واستشهد بالبيت ثمّ قال فى تفسيره « ولثويتَ هالكاً غير مُكرّم لا مُوَسَّد ولا مُكفَّن أو معناه انه لم يرفعك حسبك فينجيك من الموت ولم يُعظَّم حَسَبُك » انتهى . وعلى كلا التفسيرين يتعيّن الفتح فى (محسّب) .

(وفى هذه الصفحة س ٢٠) «والمَحْسَبة الوسادة من الأَدَم وحَسَّبَه أجلسه على الحُسْبانة أو المَحْسَبة » . وضُبطت (المحسبة) فى الموضعين بفتح الميم وكذلك

(١) رواه أبو مسلم محمد بن احمد الكاتب في مجالسه (للمست بالوجعاء) الخ .

جاءت مضبوطة بالقلم بالفتح فى هذه المادة من القاموس طبع بولاق ولم ينص الشارح على ضبط فيها ولكنها ضُبطت بكسر الميم فى مادة (زنن — من اللسان ج ١٧ ص ٦١ س ٢٤) وفى (ج ٤ ص ٧٤) من المخصص ومادة (ح س ب) من القاموس طبع الميمنية وهو الصواب على ما يظهر لنصهم على كسر الاول فيما جاء فى معناها من وزنها كمِرْفقة ومِصْدغة ومِخدّة لعدّهم إياها من الآلات فحملها على ما جاء من نوعها أولى عند فقدان النص .

(وفى هذه الصفحة أيضا س ٢٢) « هذا ما اشترى طلحةُ من فلان فتاه بخمسمائة دَرْهم بالحسَبَ والطيب » . وضُبط (درهم) بفتح أوله والصواب كسره ولم يحك أحد من اللغويين فى الدال ضبطاً آخر وانما نصوا على جواز الفتح والكسر فى الهاء وعلى كونه جاء أيضاً على زنة مِحْراب وعدّ القلقشندى فى صبح الاعشى فتح داله من لحن العامة وكذلك فعل ابن الجوزى فى تقويم اللسان فقال « تقول العامة دَرهم بفتح الدال والصواب دِرْهَم بكسر داله وقال ابن الاعرابى تقول العرب دِرهَم و دِرْهِم و دِرْهام » قال الصفدى فى تصحيح التصحيف وتحرير التحريف بعدما نقل هذه العبارة « قلت الثلاثة بكسر الدال والاول بفتح الهاء والثانى بكسرها » .

(وفى مادة — د ب ب — ج ١ ص ٣٥٨ س ٢١) « وقال ابن الاعرابى الدُّبادِب والجُباجِب الكثير الصياح والجَلَبة وأنشد

إيّاكِ أن تستبدلى قَرِدَ القفا حَزَابِيَةً وهَيَّباناً جُباجِبا
ألَفَّ كأنّ الغازلات مَنَحْنَهُ من الصُّوف نِكْثاً أولئيماً دُبادِبا»

وكتب المصحح بالحاشية ما نصه « قوله والجباجب هكذا فى الاصل والتهذيب بالجيمين وحرّر » . قلت لم يظهر لى وجه توقف المصحح فى هذه الكلمة مع ورودها فى مادة (ج ب ب ج ١) واستشهاد المصنف عليها بهذين البيتين منسوبين هناك لعبدالله بن الحجّاج التّغلبى

(وفى مادة — دل ب — ج ١ ص ٣٦٣) رُوى لمسكين الدارمى

« بأيديهم مغارفُ من حديد أُشَبِّهُها مُقَيَّرَةَ الدّوالى»

وقال المصنف « ذهب بعضهم الى انه أراد مقيّرة الدواليب فابدل من الباء ياء ثم أدغم الباء فى الياء فصار الدوالىّ ثم خفف فصار دوالى » . والصواب (ثم أدغم الياء فى الياء) بالمثناة التحتية فيهما .

(وفى مادة — ذ ب ب — ج ١ ص ٣٦٦ أول المادة) «الذَّبُّ الدفعُ والمنعُ» بنصب (الذبّ) والوجه رفعه بالابتداء

(وفى مادة — س ق ب — ج ١ ص ٤٥١ س ٢) فى الكلام على السقب أى ولد الناقة «وقيل هو سَقْبٌ ساعة تَضَعُفه أمّه» والصواب (تَضَعُه) .

(وفى مادة — ش ب ب — ج ١ ص ٤٦٣) رُوى قول الشاعر

«بمَوْرِكَتَين من صَلَوَىْ مِشَبٍّ   من الثيران عَقدهما جميل»

وضُبط (صلوىّ) بشدّ الياء وفتحها والصواب بالتخفيف والسكون لأنّه مثنّى صَلا وهو ما كان عن يمين الذَّنَب وشماله والمَوْرِك والموركة الموضع الذى يجعل عليه الراكب رجله وبهذا الضبط يستقيم الوزن .

(وفى مادة — ض ب ب — ج ٢ ص ٢٧ س ١٦) «وضَبَّبْتُ على الضَّبّ اذا حَرَشْتَهُ تخرج اليك» بسكون الرآء والشين من (حرشته) والصواب فتح الرآء كما لا يخفى .

(وفى مادة — ط ى ب — ج ٢ ص ٥١ س ١٧) «قوله عزّ وجل طِبْتم فادْخُلُوها خالدين معناه كنتم طَيِّبين فى الدنيا فادخلوها» . وجاء (كتتم) هكذا بتاءين وصوابه كنتم بنون فتاء وهو ظاهر .

(وفى مادة — ع ت ب — ج ٢ ص ٦٥ س ٢٣) «والتَّعَتُّبِ التَّجَنِّى تعتّبَ عليه وتجنّى عليه بمعنى واحد» . ورُوى (التعتّب) بالجرّ والصواب رفعه على أنه مبتدأ خبره التجنّى .

(وفى مادة — ع ى ب — ج ٢ ص ١٢٥) رُوى لبعضهم

«وصاحبٍ لى حَسَنِ الدِّعابه   ليس بذى عَيْبٍ ولا عَيَّابه»

وضُبطت (الدعابة) هنا بكسر الأوّل وفى مادة (و ص ى — ج ٢٠ ص ٢٧٤ س ٥) بفتحه والصواب ضمّه كما نُصّ عليه فى القاموس وغيره ومعناها فى الموضعين اللّعب والمزاح .

(وفى مادة — غ ض ب — ج ٢ أول ص ١٤١) رُوى لدُرَيد بن الصِّمَّة يرثى أخاه عبد الله

« فانْ تُعْقِب الايّامُ والدهرُ فاعلموا بنى قارِبٍ أنّا غِضابٌ بمَعْبَد

وإن كان عبدُ الله خلّى مكانه فما كان طيّاشاً ولا رَعِشَ اليَد »

ثمّ جاء بعده « قوله مَعْبَد يعنى عبدَ الله فاضطَرّ ومَعْبَدٌ مشتقٌّ من العَبْد فقال بمعبد وانّما هو عبد الله بن الصِّمَّة أخوه » . وضُبط (فاضطَرّ) بفتح الطاء أى بالبناء للمعلوم والصواب ضمّها لانّك تقول اضطَرّه فلانٌ الى كذا تريد أحوجه وألجأه فاضطُرّ هو بالبناء للمجهول . ووقع مثله فى مادة (س م و — ج ١٩ — أوّل ص ١٢٣) فى قوله « فجاء به هذا الشاعر لمّا اضطَرّ على القياس المتروك » فضُبط بفتح الطاء أيضاً . وكذلك وقع مثله فى مادة (أ ض ض — ص ٣٢١) من القاموس طبع بولاق .

(وفى مادة — ك ل ب — ج ٢ ص ٢٢٠ س ١٤) « أرض كَلِبة أى غليظة قُفٌّ لا يكون فيها شجر ولا كَلأٌ ولا تكون جَبَلاً » . وروى (نكون) بالنون أوّلهُ وصوابه بالمثنّاة الفوقيّة لعود الضمير فيه الى الارض .

(وفى مادة — ف ت ت — ج ٢ ص ٣٦٩) رُوى لزهير

« كأنّ فُتاتَ العِهْن فى كل منزل نزلن به حَبُّ القَنى لم يُحَطَّم »

ولا معنى هنا للقنى بالقاف وانّما هو الفَنا بالفاء وهو عنب الثعلب أو شجر ذو حبّ أحمر وبه رُوى البيت فى مادة (ف ن ى — ج ٢٠ ص ٢٥) ولم يذكر شرّاح المعلقات غير هذه الرواية فيه .

(وفى مادة — ح ى ث — ج ٢ ص ٤٤٥ س ١١) « حيثٌ ظرف مبهم من الامكنة » الخ بتنوين (حيث) والصواب بناؤها لانّ كلام المصنف عنها صريح فى إرادته المبنية لا المعربة فى لغة بنى فقعس التى تكلم عليها بعد ذلك .

(وفي مادة — ل و ث — ج ٣ آخر ص ٧) « وقال البورى لم يُلِثْ لم يُبطئ » هكذا بغير نقط فى (البورى) وكتب المصحّح فى الحاشية « كذا فى الاصل بلا نقط ولا شكل ويمكن أنه البورى نسبة الى بور بضمّ الباء بلدة بفارس خرج منها مشاهير والله أعلم » . قلنا الراجح أنه (التَّوَّزِيّ) بفتح المثنّاة الفوقيّة والواو المشدّدة و بالزاى وهو

اسم كثير الورود فى النقول اللغوية كما يعلم بالتتبع ويراد به عبد الله بن محمد بن هرون الامام اللغوى أحد من قرأ على الجرمى والاصمعى وروى الكثير عن أبى عبيدة ونسبته الى توز بلدة بفارس يقال لها توج أيضا ٠

(وفى مادة — ح ر ج — ج ٣ ص ٥٩) روى لعنترة يصف ظليما وقلصه

« يتبعن قلة رأسه وكأنه * حرج على نعش لهن مخيم »

وروى (مخيم) بالرفع على أنه نعت لحرج والصواب جره على أنه نعت لنعش وبه ضبط فى مادة (ن ع ش — ج ٨ ص ٢٤٧) ومعناه المجعول عليه خيمة كما فى شرح ابن النحاس على المعلقات ٠ وللحرج معان أوفقها لما هنا أنه خشب يشد بعضه الى بعض ويجعل فوق نعش الميت ٠ ولا يخفى أن قوافى القصيدة كلها مجرورة فلا داعى لتوهم اقواء لم ينص عليه أحد ٠ (١)

(وفى مادة — س ب ج — ج ٣ ص ١١٨ س ١٧) «السبيجة القميص فارسى معرب ابن السكيت السبيج والسبيحة البقير» ٠ وروى (السبيحة) بالحاء المهملة والصواب بالجيم كما لا يخفى ٠

(وفى مادة — ع ر ج — ج ٣ ص ١٤٥) روى لابى المكعب الاسدى

« أفكان أول ما أثبت تهارشت * أبناء عرج عليك عند وجار »

وجاء بعده « يعنى أبناء الضباع وترك صرف عرج لانه جعله اسما للقبيلة ٠ وأما ابن الاعرابى فقال لم يجر عرج وهو جمع لانه أراد التوحيد والعرجة » الخ ٠ وضبط (لم يجر) بفتح فضم مع تشديد الراء أى بجعله مضارعا لجر والكلام هنا فى منع الصرف فكان الصواب أن يضبط بضم فسكون مع تخفيف الراء من أجراه يجريه بمعنى صرفه وهو اصطلاح لهم يعبر به سيبويه فى الكتاب وصاحب القاموس فى بعض المواضع

---

(١) أورد علينا بعض الادباء أن ذلك يصح اذا جعل مخيم اسم مفعول وأما على جعله اسم فاعل فهو مرفوع نعت لحرج ولا يصح غيره ثم نقل نص صاحب اللسان فى مادة (ن ع ش) على مجىء الروايتين فى البيت أى كسر الياء وفتحها ٠ ونقول ليس فى عبارة صاحب اللسان وذكره للروايتين فى (ن ع ش) ما يعين الرفع اذ لا مانع من أن يكون (مخيم) الواقع فى الرواية الاخرى أى بصيغة اسم الفاعل نعتاً لنعش أيضاً من خيم اللازم بمعنى دخل الخيمة والمراد عليه حرج قد خيم هو فيه ٠ وانما حرصنا على رواية الجر لان فى الرفع الاقواء وهو عيب لا يسكت عنه وقد راجعنا ما بأيدينا من شروح المعلقات وشرح الاعلم على ديوان عنترة فلم نجد أثراً لذكره ٠

قال الخفاجيّ فى شفاء العليل[1] فى كلامه على (جهنّم) « لم تُجرَ بمعنى لم تنصرف وهى عبارة سيبويه والمنصرف وغير المنصرف عبارة البصريّين واصطلاح الكوفيّين المُجْرَى وغير المُجْرَى » انتهى والمعنى عليه ظاهر من سياق العبارة إذ لا خلاف فى أن لفظ (عرج) فى البيت مجرور للاضافة وان كان جرّه بالفتحة . اللهم الا اذا حملناه على تساهل الكوفيّين وبعض النحاة فى التعبير عن ألقاب الاعراب فيكون المراد بالجرّ هنا الكسر غير أننا نرى ضبطه على ماذكرناه أولى منعاً للالتباس .

(وفى مادة — ع ن ج — ج ٣ ص ١٥٤ س ٣) « والعَنجُ أن يجذب راكب البعير خِطامَهُ قِبَلَ رأسه حتى ربّما لزم دِفراهُ بقادمة الرحل » . ورُوى (دفراه) بالدال المهملة والصواب بالمعجمة وهى العظم الشاخص خلف أُذُن البعير والمراد حتّى تحاذى أذن البعير قادمة الرحل من شدة الجذب .

(وفى مادة — غ م ل ج — ج ٣ ص ١٦١) رُوى لابى نُخَيلة فى وصف ناقة تَعدُو فى خرق واسع

« تَغرِقُهُ طَوْرًا بشدٍّ تُدرِجُهْ * وتارة يُغرقها غَمَلّجَهُ »

هكذا بضبط (غَملّجه) بفتح الجيم وضم الهاء والصواب ضمّ الجيم لرفعه على الفاعليّة ليغرق واسكان هاء الوصل .

(وفى مادة — ف ر ج — ج ٣ ص ١٦٦) رُوى لِلَبيد

« قَعَدَتْ كلا الفرْجَين تحسَبُ أنه * مَوْلى المخافة خَلفها وأمامها »

ورُوى (قعدت) بالقاف من القعود وهو شيء لم يروه أحد وانمّا الصوابُ (فَغَدَت) بالفاء والغين المعجمة من غدا يغدو أو بالمهملة من عدا يعدو وهما الروايتان المنصوص عليهما فى شروح المعلقات وبالاُولى ورد البيت فى مادة (و ل ى — ج ٢٠ ص ٢٩١) الا أنه روى بنصب (خلفها وأمامها) مع أنّ القصيدة مرفوعة الرويّ فالصواب رفعهما قال الزوزنيّ خلفها وأمامها خبر مبتدأ محذوف تقديره هو خلفها وأمامها ويكون تفسيرَ كلا الفرجين ويجوز أن يكون بدلا من كلا الفرجين

---

(١) شفاء العليل كتاب فى المعرب والدخيل مشهور ورد اسمه فى نسخه المطبوعة بالغين المعجمة وهو المشهور أيضاً على الالسنة ونقل عنه المحبى نقولا في قصد السبيل فأورده بالمهملة وكذلك فعل الشيخ مصطفى المدنى فى كتابه المعرب والدخيل ورأيناه أيضاً وارداً بها في عبارات بعض المؤلفين فلا يبعد أن يكون مؤلفه قصد تسميته بذلك فصحفه الناس .

وتقديره فغدت كلا الفرجين خلفها وأمامها تحسب أنه مولى المخافة .

(وفى مادة — ك ج ج — ج ٣ ص ١٧٥ س ١٩) « الكُجَّةُ بالضمّ والتشديد لُعبَة للصبيان قال ابن الاعرابىّ هو أن يأخذ الصَّبِىُّ خزَفَة فيدوّرها ويجعلها كأنها كُرَّة ثم يتقامرون بها » . وضُبط (كرّة) بتشديد الراء والصواب تخفيفها على وزن ثُبَة بنصّ القاموس .

(وفى مادة — ن ض ج — ج ٣ ص ٢٠٢ س ٧) « ونَضِجَتْ الناقة بولدها ونَضَّجَتْهُ وهى مُنَضِّج جاوزت الحقِّ بشهر ونحوه ولم تُنتَج أى زادت على وقت الولادة » . ورُوى (الحقّ) بالجرّ والصواب نصبه على المفعوليّة لجاوزت وهو ظاهر . ولا يبعد أن تكون اللفظة ضُبطت فى الاصل بضبطتين أى بفتح الحاء وكسرها لأنّ الحقّ اذا كان بالمعنى الوارد هنا جاز فى أوله الضبطان كما فصّله المؤلّف وصاحب القاموس فى موضعه فحوّل الناسخ الكسرة الى القاف ولم ينتبه لها المصحّح .

(وفى مادة — ب د ح — ج ٣ ص ٢٣٠ س ١٧) « والبَدْحُ من قولهم بَدَحَ بهدا الامر أى باحَ به » والصواب (بهذا) بالذال المعجمة وهو ظاهر .

(وفى مادة — ذ ب ح — ج ٣ ص ٢٦٤ س ٦) « وتذابحَ القومُ أى ذبح بعضهم بعضاً يقالُ التمادُح التَّذابحُ » . والصوابُ التذابحُ بالذال المعجمة لانّ الكلام فى مادة الذبح ولا معنى هنا للتدابح بالمهملة .

(وفى مادة — س ي ح — ج ٣ ص ٣٢٣ س ١٤) « وفى حديث علىّ رضى الله عنه أولئك أئمّة الهُدَى ليسوا بالمَسَاييح ولا بالمَذَاييع البُذُر يعنى الذين يسيحوا فى الارض بالنميمة » . وورد (يسيحوا) هكذا بحذف النون والصواب يسيحون باثباتها لتجرّد الفعل من الناصب والجازم . وسيأتى الكلام على حذف هذه النون مفصّلا فى مادة (ط ل ق) .

(وفى مادة — ق رح — ج ٣ ص ٣٩٦) رُوى لعُبيد

« فمَنْ بنجوَتهِ كمَنْ بعقوَتهِ * والمستكنُّ كمن يمشى بقِرْوَاح »

وضُبط (عبيد) بضمّ أوّله أى بصيغة التصغير وبها ضُبط أيضا فى مادة (م ج س — ج ٨ ص ٩٨ س ١٣) وهو ابن الابرص المشهور والبيت من قصيدة

له يصف بها السحاب أوّلها (هَبَّت تلوم وليست ساعةَ اللاّحى) والصواب فيه عَبِيد بفتح فكسر كما نصّ عليه الامام ابن خلكان فى آخر ترجمة ابن دُرَيْد والحافظ شمس الدين الذهبيّ فى كتاب المشتبه فى أسماء الرجال والبغداديّ فى خزانته (ج ١ ص ٣٢٣) . (وفى مادة ج ر ض ج ٨ ص ٣٩٩ س ١٤) « أوّلُ من قاله عُبَيد ابن الابرص » أى المثل المشهور (حال الجَرِيض دون القريض) فضُبط بضمّ فكسر وهو ضبط عجيب والصواب ماذكرنا .

ومما يُستأنس به فى ضبطه قول أبى تمّام من قصيدة

لمّا أظلّتنى غمامك أصبحت * تلك الشهود علىّ وهى شهودى

من بعد أن ظنوا بأن سيكونُ لى * يوم ببغيهم كيوم عَبِيد

قال الصولىّ فى شرحهِ على الديوان يعنى عَبيد بن الابرص الأسدىّ لقى النعمان فى يوم بؤسه الذى كان لايلقاه فيه أحد الا قتله فقتله وكان بلغهُ أنهُ هجاه .

وقال التبريزىّ فى شرحه هو عَبيد بن الابرص الشاعر قتله عمرو ابن هند .

وقول أبى العَلاء المَعَرّىّ فى لزوم مالا يلزم

يَوَدُّ الفتى أنّ الحياة بسيطة وأنّ شقاءَ العيش ليس يَبِيدُ

كذاك نعام القفر يخشى من الردى وقوتاه مَرْوٌ بالفلا وهَبِيدُ

وقد يُخطئ الرأىَ امرؤٌ وهو حازم كما اختلّ فى نظم القريض عَبِيدُ

أراد عَبيد بن الابرص فى قوله (أقفرَ من أهله مَلحُوبُ) فإنه أخلّ بوزن أبيات منها . فيُعلم ممّا تقدم أنّ مرادَ الشاعرين عَبِيدُ بن الابرص واذا تأمّلت قوافى القصيدتين وجدت حركة الحَذْو فيهما مجانسة للردف والسِّنادُ ممّا يتجنّبه المولّدون ويستبعد من مثل أبى تمّام فضلاً عمّن التزم فى شعره مالا يلزم .

وممّا يُستأنس به أيضا قول أبى سَعيد الرستمىّ من قصيدة فى وصف شعره

قوافٍ اذا مارآها المشوقُ هَزَزْنَ لها الغانيات القُدُودا

كسَوْنَ عَبِيداً ثياب العَبِيدِ وأضحى لَبِيدٌ لديها بَلِيدا

* (وفى مادة — أ ر خ — ج ٣ ص ٤٨٢ س ٤) فى تفسير بيتين « قال الغُفرُ ولد الوَعِل والأَرْخُ ولد البقرة ويَخْرَمِسُ أى يسكت اولأَطُومُ الضَّمّامُ بين

شفتيه » . والصواب (والأُطوم) بتقديم واو العطف على الالف وهو ظاهر .

* (وفى مادة — ز ل خ — ج ٣ ص ٤٩٨ س ١٤) « وسئل أبو الدُّقَيْش عن تفسير هذا البيت بعينه فقال الزَّلَخ أقصى غاية المُغالِي لزَّلْخُ غَلْوَةُ سَهمٍ » والصواب (والزَّلْخُ) .

* (وفى مادة — ج د د — ج ٤ آخر ص ٧٨) « وبه سمت المدينة التى عند مكة جُدَّةَ » والصواب (سُمِّيَتْ) وهو ظاهر . نعم يصحّ (سُمَتْ) إن جعلناه من سُمِيَ مجهول سَمَاهُ يَسْمُوهُ بمعنى سَمَّاهُ ثم أجريناه على لغة طيّىء بأن نفتح عينه ليصير (سُمَا) لأنهم يكرهون مجيء الياء المتحركة بعد كسرة فيفتحون ماقبلها لتنقلب ألفاً فيقولون فى مثل رَضِيَ مبنيًّا للمعلوم رضا وفى رُضِيَ المجهول رُضَا قال شاعر منهم

نستوقد النَّبْلَ بالحضيض ونصطاد نُفُوساً بُنَتْ على الكَرَم

أراد بُنِيَتْ . الا أنّ كلّ هذا تكلف ظاهر لاداعى له وما يجوز لطيّىء أو لغيرهم لايجوز التعبير به فى كتب اللغة ولكن يؤتى به لبيانه وشرحه لأنها انما وضعت لتوضيح المشكل وتفسير المستغلق لا للإغراب باللغات .

* (وفى مادة — ج ع د — ج ٤ ص ٩٥) رُوى قول الراجز

« قد تيَّمتنى طِفلةٌ أُملود * بفاحم زَيَّنَهُ التَّجعيد »

وضبط (طفلة) بكسر الطاء والصواب فتحها لانّ المراد هنا المرأة الرَّخْصَة الناعمة لاالتى فى سنّ الطُّفولة . (١)

* (وفى مادة — ج و د — ج ٤ ص ١١١) رُوى للفرزدق

« قوم أبوهم أبو العاصى أجادَهُمُ * قَرْمٌ نَجيبٌ لجدّاتٍ مَناجِيبِ »

---

(١) أورد علينا بعض الادباء أن « الطفلة بالكسر تطلق على الانثى الي البلوغ كما في المصباح ولا مانع من تعشقها قبيل البلوغ فلا وجه لعد الكسر خطأ » . ونقول نعم لامانع من ذلك ولكن لايخفي مافيه من التكلف والبعد عن مرامي الشعراء فى التغزل اللهم الا اذا كان هناك مايدل على أن القائل كان يتعشق طفلة صغيرة لهج بها في شعره . وبعد فلا نخال هذه الكسرة الا خطأ من الناسخ جرى فيه على ماجري عليه فى مادة (ع ط ر — ص ٢٥٩) في قول الشاعر

علق خوداً طفلة معطاره ... اياك أعنى فاسمعي ياجاره

فانه ضبطها أيضاً بكسر الطاء وهو ظاهر البطلان لانهم فسروا الخود بالفتاة الشابة وقد جاء في المصباح أن الشباب سن قبل الكهولة .

وضُبط (لجدّات) بفتح التاء كأنهم توهّموه ممنوعا من الصرف والصواب كسرها مع التنوين .

(وفي مادة — س أد — ج ٤ ص ١٨٤) رُوى لبعضهم

« لم تلقَ خيلٌ قبلها ما لَقِيَتْ * من غِبِّ هاجرة وسير مُسْأدِ »

وضُبط (لقيت) بثلاث فتحات ثمّ جاء بعده « أراد لَقِيَتْ وهي لغة طيّء » . قلنا المراد بلغة طيّء أنهم يقولون في مثل لَقِيَهُ يَلْقاه لقَاهُ يَلْقاه كما تقدّم الكلام عليها قبل هذا لأنهم ينطقون بالفعل على ما رُسم به في البيت . ومن المعلوم أنّ الفعل الناقص اذا كان بالالف واتّصلت به تاء التأنيث سقطت ألفه فيقال في مثل رَمَى وغَزَا رَمَتْ وغَزَتْ فالصواب في البيت (ماقد لَقَتْ) كما رُوى في مادة (ل ق ى — ج ٢٠ ص ١٢٠) وبه يستقيم الوزن .

(وفي مادة — س ن د — ج ٤ ص ٢٠٥ س ١٨) « والسَّنَدُ مُثقَّلٌ سنود القوم في الجبل وفي حديث أُحُد رأيت النساء يُسْنِدْنَ في الجبل أي يُصَعِّدْن ويروى بالشين المعجمة وسنذكره » . والمراد بالمثقّل المشدّد كما لا يخفى وليس في لفظ (السّند) حرف مشدّد الا السين وهي لا تكون إلا مشدّدة متى سبقتها أداة التعريف لأنها من الحروف الشمسيّة وحكمها معلوم ولا نرى أحداً يُعنى بالنصّ على مثلها بل أخرِ بأن يكون النص هنا مدعاة للاضطراب في ضبط الكلمة اذ قد يتبادر أن التشديد في غير هذا الحرف فيقع الاشكال . ومثل هذا وإن كان خارجا عما نتعرّض له وليس مقصوداً بالذات من ذكره هنا الا أنه شيء عرض فقلنا فيه بما ظهر لنا . ولا ندرى عمّن نقل المؤلف هذه الجملة أمّا الحديث وما بعده فمنقول من نهاية ابن الاثير والمتبادر من قوله « ويروى بالشين المعجمة وسنذكره » أنه مذكور في (ش ن د) مع أن هذه المادّة لا وجود لها في الكتابين ولا في كتب اللغة التي بأيدينا ولكن الذي ذكره الامام السيوطيّ في مختصر النهاية عند الكلام على (سند) أنّ الرواية الاخرى في الحديث (يشتددن) أي من الشدّ بمعنى الإسراع في المشى . وبمراجعة باب الشين من النهاية وجدنا فيه ما نصّه .

« وفي حديث أُحُد حتّى رأيتُ النساء يشتَدِدْن في الجبل أي يَعْدُون هكذا جاءت اللفظة في كتاب الحُمَيْديّ . والذي جاء في كتاب البُخاريّ يَشْتَدَّنَ هكذا

جاء بدال واحدة والذى جاء فى غيرهما يَسْنِدْن بالسين المهملة والنون أى يُصَعِّدْن فيه فان صحّت الكلمة على مافى البخارىّ وكثير مايجىء أمثالها فى كتب الحديث وهو قبيح فى العربيّة لانّ الادغام إنما جاز فى الحرف المضعّف لمّا سَكَنَ الاوّل وتحرّك الثانى فأمّا مع جماعة النساء فانّ التضعيفَ يظهر لانّ ماقبل نون النساء لا يكون الاّ ساكنا فيلتقى ساكنان فيحرّك الاوّل وينفكّ الادغام فتقول يَشْتَدِدْنَ فيمكن تخريجه على لغة بعض العرب من بكر بن وائل يقولون رَدَّتُ ورَدَّتَ ورَدَّنَ (١) يريدون رَدَدْتُ وَرَدَدْتَ وَرَدَدْنَ قال الخليل كأنهم قدّروا الادغام قبل دخول التاء والنون فيكون لفظُ الحديث يَشْتَدن » انتهى .

وقد نقل صاحب اللسان هذه العبارة بنصّها فى مادّة (ش دد — ج ٤ ص ٢٢٠) إلاّ أنّ ضبط بعض الكلمات وقع مخالفا لما فيها فضبطوا (يَشْتَدْنَ) فى الموضعين هكذا باسكان الدال المخفّفة كما ضبطوا (رَدْتُ) وما بعده بالاسكان والتخفيف أيضاً والكلام فى ذلك هو المقصود من كلّ ماتقدّم فنقول .

المفهوم من عبارة ابن الاثير أنّ الدال فى كلّ ذلك مشدّدة مفتوحة بدليل تصريحه بقبحه فى العربيّة لاجتماع الادغام مع ضمير الرفع المتحرّك الى آخر ماذكره ولو كانت الدال ساكنة مخففة كما ضُبطت فى اللسان لكان الفعل على بابه مع الضمير ولم يكن هناك وجه للاستقباح . وكأنّ المصحّح اغترّ بقوله « يشتدن هكذا جاء بدال واحدة » فظنّه نصّاً على حذف إحدى الدالين ولم يفطن لما جاء بعده فى العبارة فوقع فى هذا الضبط . ويعضّد ماذكرنا قول الامام ابن مالك فى التسهيل « والادغام قبل الضمير لغة (٢) » وقول أبى حيّان فى شرحه « قوله لغة هى لغة ناس من بكر بن وائل يقولون رَدَّنَ ومَرَّنَ وَرَدَّتُ وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدّروا الادغام قبل دخول النون والتاء فابقوا اللفظ على حاله عند مادخلتا . وحكى بعض الكوفيّين فى هذا رَدَّنَّ يزيد نونا ساكنة قبل نون الاناث ويدغمها فيها لانّ نون الاناث لا يكون ماقبلها الاّ ساكنا وكأنّه حافظ على بقاء الادغام فزاد هذه النون » انتهى . وقال الدمامينىّ « وبعضهم يزيد ألفاً فيقول ردّاتُ وهو فى غاية الشذوذ » انتهى أى بزيادة الالف قبل تاء الضمير كما فى شرح التسهيل لعلى باشا . وقد تكلّم سيبويه على هذه اللغة فى باب اختلاف العرب فى تحريك الآخر الخ من الكتاب (ج ٢ ص ١٦٠ من النسخة المطبوعة ببولاق) .

---

(١) ضبطت هذه الكلمة فى كتاب النهاية المطبوع بمصر بضم أولها وهو تحريف ظاهر .

(٢) في بعض نسخ التسهيل لغية .

* (وفى مادة — ص ي د — ج ٤ ص ٢٤٩ س ٨) « وقد يقع الصَّيدُ على المَصِيد نفسه تسميةً بالمصدر كقوله تعالى لا تقتلوا الصَّيد وأنتم حُرُم » . وضُبط (الصِّيد) بكسر أوّله والصواب فتحه لأنّ مصدر صاد مفتوح الأوّل قياسا وحسبك استشهاده بالآية الكريمة وهو فيهما مفتوح .

* (وفى مادة — ط ر د — ج ٤ ص ٢٥٨) « والطَّرِيدَةُ لُعْبة الصِّبيان صبيانِ الأعراب يقال لها المَأسَةُ والمَسَّةُ وليست بثبت وقال الطِّرِمّاح يصف جوارىَ أدركن فترفّعن عن لَعِب الصغار والأحداث

قَضَتْ من عِناقٍ والطَّرِيدَةِ حاجةً فهُنَّ الى لَهْوِ الحديث خُضُوع »

ورُوى (عِناق) بالنون والقاف والصواب (عَياف) بفتح أوله وبالمثناة التحتيّة والفاء وهى لُعْبة أخرى للصبيان قال عنها صاحب القاموس « والعَياف كسحاب والطريدة لُعبتان لهم أو العَياف لعبة الغُميصاء » . وقال المصنف فى (ع ى ف — ج ١١ ص ١٦٨) « عَياف والطريدة لعبتان لصبيان الاعراب وقد ذكر الطرمّاح جوارىَ شَبَبْن عن هذه اللُّعَب فقال قضت من عَياف والطريدة » الخ وحسبنا به دليلا على ما ذكرنا . والذى فى مادة (ط ر د) من شرح القاموس (عيان) بالمثنّاة التحتيّة والنون ولم يجر مصحّحه هنا على عادته فى متابعة ما فى اللسان بل تنبّه للخطأ فى كلهما فكتب على الحاشية ما نصّه « قوله عيان كذا بالنسخ وفى اللسان عناق وهما تصحيف والصواب عياف كما فى التكملة » ثمّ نقل عبارة القاموس .

* (وفى مادة — ع ب د — ج ٤ ص ٢٦٦ س ١٧) ضُبط (عَدِىّ بن زيد العَبَّادىّ) بفتح العين وتشديد الباء والصواب (العِبَادىّ) بكسر أوّله وتخفيف الباء . والعجب من الوقوع فى هذا الخطأ بعد أن مرّ على المصحّح فى (ص ٢٦٢) من هذه المادّة « والعِبَاد قوم من قبائل شتّى من بطون العرب اجتمعوا على النصرانيّة فأنفوا أن يتسمّوا بالعبيد وقالوا نحن العِباد والنسب اليه عِبَادىّ كأنصارىّ » الى أن قال « ومنه عدىّ بن زيد العِبادىّ بكسر العين » . قلنا ويؤيّد ما ذكره المصنّف ما جاء فى كتاب الاشتقاق لابن دُرَيد . وقد ضبطوه فى مادة (ح ج ل — ج ١٣ ص ١٥٣) كما ذكرنا بالكسر والتخفيف ولكنّه جاء فى مادّة (خ ن ق) من القاموس مضبوطاً بالقلم بالضبط الأوّل وكأنّهم اعتمدوا فى فتح العين على نصّ الجوهرىّ فى

الصحاح وهو شيء خطّأه فيه الصاغانيّ وابن خلّكان والمصنّف نقلا عن ابن برّيّ وصاحب القاموس وشارحه والبغداديّ في خزانته (ج ٢ ص ٣٧٠) ولم يستطع صاحب الوشاح الانتصار له الاّ بقوله «أمّا العباد بمعنى القبائل فذكره صاحب الضياء بالكسر وذكره الجوهريّ بالفتح نصًّا وعند ابن فارس بالفتح شكلا» ورأيت على هذه المادّة من الصحاح في نسخة عندي عتيقة مقروءة كان معتمد شارح القاموس عليها في شرحه كما أثبته في آخرها بخطّه ما نصّه «حاشية بخطّ أبي زكرياء المعروف المحفوظ عِباد بكسر العين والنسبة عِباديّ» انتهى . أمّا تشديد الباء فلا معتمد لهم فيه فيما رأينا .

* (وفي مادة — ع ق د — ج ٤ أوّل ص ٢٩٠) رُوي لجرير

«تبولُ على القَتاد بناتُ تِيمٍ مع العُقَد النوّابح في الدّيار»

وضُبط (تيم) بكسر أوّله والصواب فتحه لأنه إمّا أن يكون مُسمّى بالصفة المشبّهة أي بالتَيْم بمعنى العبد أو بمصدر تامَهُ الحُبُّ تَيْماً وكلاهما مفتوح الاوّل [1]

* (وفي مادة — ع ن ج د — ج ٤ ص ٣٠٤) رُوي قول الشاعر

«غَدَا كالعَمَلَّسِ في خَذَلةٍ رُؤُوسُ العَظَارِيّ كالعُنْجُدِ»

ورُوي (خدلة) بالخاء المعجمة والدال المهملة وتاء التأنيث آخره وهو خطأ مفسد لمعنى البيت والصواب (حُذُلِه) بمهملة فمعجمة مضافا الى ضمير الغائب كما رُوي في مادّة (ع ظ ر — ج ٦ أول ص ٢٦٠) . ومعنى الحُذُل بضمّ أوّله وفتحه حُجْزة الإزار والقميص والعملّس الذئب والعظاريّ ذكور الجراد والعُنْجد بضمّ العين والجيم الزبيب .

* (وفي مادة — ف س د — ج ٤ أوّل ص ٣٣٣) «وفَسّدَ الشيء اذا أبارَهُ وقال ابن جندب

---

(١) أورد علينا بعض الادباء ان الفتح لا يتعين وان كان تعليله ظاهرا لما تقرر من ان الاعلام لا تعلل . ونقول نعم لا تعلل ان كان الضبط عن نص لا عن قلم الناسخ كما هنا . وما ورد من التيم في العرب مروي بفتح أوله ومعلل بما عللناه به وقد راجعنا ما بأيدينا من كتب اللغة ومشتبه الاسماء فلم نجد فيها أثرا للمكسور الاول ولم نرهم خالفوا الا في التيم وهم بطن من غافق فنصوا على ضبطه بالتحريك ولا كلام فيه هنا .

وقلتُ لهم قد أدركتكم كَتيبةٌ * مَفسَّدةُ الأدبار مالم تُخفَّرِ »

ثمّ قال المصنّف فى تفسيره « أى اذا شدّت على قوم قطعت أدبارهم مالم تخفّر الادبار أى لم تمنع » . وضُبط (مَفسَّدة) بفتح الميم والسين وهو ضبط عجيب والذى يقتضيه ماقبل البيت وما بعده أن يكون بضمّ الاوّل وكسر السين لانهُ اسم فاعل من فَسَّدَ كما لايخفى .

* (وفى مادة — ق د د — ج ٤ ص ٣٤٣) رُوى قول الشاعر

« كَسَبْتُ اليمانى قدّه لم يُجرَّدِ »

ورُوى (كَسَبْتُ) هكذا على أنه فعل ماض مسند لضمير المتكلّم والصواب (كَسِبْتِ) على أن الكاف للتشبيه والسبت بالكسر الجلد المدبوغ وهو مضاف لليمانى وضُبط (قدّه) بالنصب والصواب رفعه على أنه مبتدأ خبره لم يجرّد . وصدر هذا العجز

وخَدٌّ كقِرْطاس الشّآمى ومِشْفَرٌ

والبيت لطَرَفة بن العبد يصف به ناقته فيقول ولها خدّ كالقرطاس فى نقايته ولها مشفر طويل كانه من نعال السِّبْت وذلك مما تُمدح به الابل .

* (وفي مادة — ق ص د — ج ٤ ص ٣٥٥) رُوى لبعضهم

« اذا بَرَكَتْ خَوَّتْ على ثفَناتها * على قَصَبٍ مثلِ اليَراع المُقصَّدِ »

وضُبط (ثفناتها) بفتح الفاء والصواب كسرها جمع ثَفِنة بكسر الفاء بنصّ القاموس وهى من البعير الركبة وما مسّ الارض من كِرْكِرَتِهِ وسَعْدَاناته وأصول أفخاذه . وقد تكرر ضبط هذه اللفظة بالكسر كما ذكرنا فى مادة (ث ف ن — ج ١٦) ومادة (خ و ى — ج ١٨) .

* (وفي مادة — ق ي د — ج ٤ ص ٣٧٤) رُوى لامرىء القيس

« وقد أغتدِى والطيرُ فى وكناتها * بمُنجَرِدٍ قيدٍ الاوابد هيكل »

وضُبط (قيد) بالتنوين والصواب حذفه للاضافة واقامة الوزن .

* (وفي هذه المادة ص ٣٧٥ س ٢٠) ضُبط (اللَّثات) بفتح أوله والصواب كسره وهو جمع لِثَة بالكسر لمغرز الاسنان وقد اشتهر على الالسنة فتح أولها وهو خطأ ينبغى التنبه له . وفى تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدىّ

مايدلّ على أن هذا الخطأ كان شائعا قبل الآن ومقرونا به خطأ آخر وهو تشديد الثاء فقد نقل عن تقويم اللسان لابن الجوزىّ وتثقيف اللسان للصقلّىّ مانصه واللفظ للأخير « ويقولون للحم الاسنان لثّة والصواب لِثَة بتخفيف الثاء وكسر اللام » .

(وفى مادة — ل ه د — ج ٤ ص ٣٩٩) رُوى لطرفة

« بَطيءٌ عن الجُلّى سريعٌ إلى الخَنَى * ذَليلٌ بأَجماع الرجال مُلهَّدُ »

برفع هذه الصفات كلها والصواب جرّها لانها صفات لمجرور ذكر فى بيت قبله وهو قوله :

ولا تجعليني كامرىء ليس همّهُ * كهمّى ولا يُغنى غنائى ومَشهَدِى

ولا معنى للرفع على القطع لأنه يؤدى الى رفع القافية وقوافى القصيدة مجرورة الا اذا أتبعنا النعت الأخير بعد قطع ماتقدّمه ولا يخفى عدم جوازه على الصحيح . على أنّ مثل هذا الاختلاف لو كان مرويًّا فى البيت ماسكت عنه رواة المعلّقات وشرّاحها وهم يُعنَوْن بالنصّ على ماهو أقرب منه وأوضح .

فان قيل لو جرينا على ماذكرتم فى كلّ بيت يُروى فذًّا لاحتجنا فيه الى معرفة الرواية أوالوقوف على ماقبله أو بعده وهو مايكاد يكون مستحيلا علينا فى أغلب شواهد اللسان وغيرها . قلنا إنّما نقول بذلك فيما عُرف وجهه أمّامالم يعرف فلاحرج فيه متى احتملته قواعد العربيّة . وانك لو تتبّعت موادّ اللسان لرأيت من تدقيقهم فى مثله مايقضى بالعجب ويحكم لك بما ذهبنا اليه فمنه مارُوى لأبى ذُؤَيب فى مادة (ك و ر — ج ٦ ص ٤٧١)

ولا مشبّ من الثيران أفرده عن كَوْره كثرةُ الإغراءِ والطرَدِ

فانّه يصحّ فيه جرّ الطرد عطفاً على الإغراء ورفعه عطفاً على كثرة ولكنّ المصنّف نقل عن ابن برّىّ[1] أنه خطّأ من رواه بالجرّ لأن أوّل القصيدة

تالله يَبقَى على الايام مُبتَقِلٌ جَوْنُ السَّراةِ رَباعٍ سِنُّهُ غَرِدُ

وهو عين مافعلناه فى بيت طرَفة . ومنه مارُوى فى مادة (ش خ م — ج ١٥ ص ٢١٢)

---

(١) ما ينقله المصنف عن ابن برى ردا على الصحاح للجوهرى فمن حاشيته المسماة التنبيه والافصاح عما وقع فى كتاب الصحاح وصل فيها الي مادة (و ق ش) فقط ومات قبل اتمامها فأتمها الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الانصارى البسطى ولكن المصنف يسند لابن برى كل ماينقله عن هذه الحاشية سواء كان من الاصل أو من التتمة كما سيمر بك فاعرفه فاني لم أجد أحدا تنبه له . وفى نسخ كشف الظنون ان اسم الحاشية التنبيه والايضاح .

ولِثَةٌ قد تَثِنَّت مُشَخَّمَه

برفع لثة وقول المصنّف نقلا عن ابن برّيّ إنّ الصواب إنشاده ولثةً بالنصب لأن قبله (لمّا رأت أنيابه مُشَلَّمَه) . ومثله مارُوى فى مادة (غ و ق — ج ١٢ ص ١٦٩ للقُلاخ بن حَزْن

مُعاودٌ للجُوع والإملاقِ يَغضَب إن قال الغراب غاقِ
أبعَدَكُنَّ الله من نياقِ

برفع (معاود) وقول المصنّف نقلا عن ابن برّيّ إنّ صواب إنشاده معاوداً للجوع لأنّ قبله

أنقذ هداك الله من خناقِ وصَعدَةَ العامل للرُّستاقِ
أقبَل من يَثرِبَ فى الرفاقِ معاوداً للجوع والإملاقِ

ويشبهه فى تدقيقهم مارُوى للفرزدق فى مادة (م ض ح — ج ٣ ص ٤٣٦)

وأمضحتَ عِرضى فى الفلاة وشِنتَنى وأوقدتَ لى ناراً بكلّ مكان

وقول المصنف نقلا عن ابن برّى أيضاً إنّ صواب إنشاده وأمضحتِ بكسر التاء لأنه يخاطب النوّار امرأته وقبله

ولو سُئلت عنّى النوّارُ ورَهطُها إذاً لم تُوارِ الناجذَ الشَّفَتانِ
لعَمرى لقد رَقَّقتِنى قبل رِقّتى وأشعلتِ فىَّ الشيبَ قبل أوانِ

ومثله مارُوى للَيلى الأخيَليَّة فى مادة (ق ب ل) — ج ١٤ ص ٥٨)

ولمّا أن رأيتُ الخيل قُبلاً تُبارى بالخدود شَبا العَوالى

بضم التاء من رأيت وقول ابن برّى إنّ الصواب فتحها لأنها قالته فى فائض بن أبى عقيل وكان قد فرّ عن توبة يوم قتل وبعده

نَسِيتَ وِصالَهُ وصَدَدتَ عنه كما صَدَّ الأزَبُّ عن الظِلالِ

بل قد رأيناهم لا يسكتون عمّا فى أوله الفاء أو الواو إن وقعت إحداهما موضع الاخرى كما فعلوا فى مادة (ض ل ل ج ١٣ ص ٤٢٠) بقول الأسود بن يَعفُر

وقبلِىَ مات الخالدان كلاهما عميدُ بنى جَحوانَ وابن المُضلَّلِ

فقد نقل المصنف عن ابن برى أنّ صواب إنشاده بالفاء لأنّ قبله

فان يك يومى قد دنا وإخالُهُ كواردَةٍ يوماً الى ظِمءٍ مَنهَلِ

ومثله فى وقوع الواو مكان أو مارُوى فى مادة (ح ز ب — ج ١ ص ٣٠٠) لأميّة ابن أبى عائذ الهُذلىّ

أوا صْحَمَ حامٍ جَرامِيزَه حَزابِيةٍ حَيدَى بالدِّحالِ

فقد رواه الجوهريّ فى صحاحه (وأصْحَمَ حام جراميزه) ونقل المؤلّف عن ابن برى أنّ صوابه (أوا صحم) لأنه معطوف على جَمَزَى فى بيت قبله وهو

كأنّى ورَحْلِى إذا زُعْتُها على جَمَزَى جازِئٍ بالرِّمال

وهو كثير فى الكتاب نجتزئ عنه بما ذكرنا .

(تتمة) وقفت فى مسائل أبى عبدالله محمد بن محمد بن اسماعيل الأندلسىّ المعروف بالراعى المسماة بالاجوبة المرضيّة عن الاسئلة النحويّة على فائدة مستطرفة فى قطع النعت تعضّد ماذكرنا من امتناع الاتباع بعد القطع فاحببت إيرادها برمّتها استجماما لنفس المطالع بما فيها من مستملح النقول قال

« المسألة السادسة والعشرون سأل بعض الفضلاء لِمَ جاز فى باب النعت القطع بعد الاتباع ولم يجز الاتباع بعد القطع . والجواب انّ قطع النعوت أبلغ فى المدح والذم أو البيان أو نحوها من الإتباع اعتباراً بتكثير الجمل ولا سيما القطع الى الرفع فانّ الجمل الاسميّة لها شرف على غيرها ولولا ذلك ما ارتكبوا فيه الخروج من خفض الى رفع ونحوه وذلك نحو قولهم مررت بزيد الفاضلِ الكريمُ بخفض الفاضل ورفع الكريم وهذا غاية فى بُعد الحركتين . والإتباع بعد القطع يلزم منه الرجوع عن قصد الكمال الى النقص وأيضا فانّ العرب اذا انصرفت عن الشىء لاتحبّ العودة اليه .

قال شيخ شيوخنا الاستاذ أبو عبدالله محمد بن الفخار الشهير بالبيرىّ (١) الغرناطىّ فى شرحه على الجمل المانع من الإتباع بعد القطع ماصرّح به الشاعر فى قوله

اذا انصرفت نفسى عن الشىء لم تكد اليه بوجه آخر الدهر ترجع

فكان من طباع العرب وعلوّ همّتها اذا انصرفت عن الشىء لم تعد اليه فجعلوا لذلك ألفاظهم جارية على حدّ معانيهم .

وقال أحد نحاة قرطبة وأدبائها المانع من ذلك مايلزم عليه من تسفّل بعد تصعّد وقصور بعد كمال . بيان ذلك أنّ القطع أبلغ فى المعنى المراد من الإتباع ولولا ذلك المعنى

---

(١) البيري هكذا في عدة نسخ من مسائل الراعي وهو كذلك في نسخة الاحاطة المطبوعة بمصر (ج ١ ص ٣١٣) فى ترجمة حبيب بن محمد والذى بها « الاستاذ امام الجماعة وسيبويه الصناعة أبو عبد الله بن الفخار المعروف بالبيري » ونعت في ترجمة الشاطبي الملحقة بكتاب الموافقات طبع تونس بالالبيري وكلاهما صحيح على مايؤخذ من القاموس وشرحه في الكلام على (اللبيرة) أي في فصل اللام من باب الراء .

ماذهب به ذلك المذهب البعيد وهذا بين إن شاء الله تعالى .

(حكاية لطيفة) تتعلق بما نحن فيه كنت قاعدا بمسجد قيسارية غرناطة أدامها الله للاسلام وعمره بذكره انتظر شيخنا أبا الحسن علي بن محمد بن سمعت [١] الاندلسي الغرناطي رحمه الله تعالى مع جماعة من فضلاء طلبته وصدورهم وكنت على ما أنا عليه الآن أصغرهم سنا وأقلهم علماً واذا برجل قد دخل علينا فيه فسأل عن مسألة فقهية نصها ان اماماً صلى بجماعة جزءاً من الصلاة فغلب عليه الحدث فخرج ولم يستخلف لهم من يتم بهم الصلاة فصلى كل منهم جزءاً منفرداً ثم إنهم بعد ذلك استخلفوا من أتم بهم باقي تلك الصلاة فهل تكون صلاة هؤلاء صحيحة أم باطلة وتلزمهم الاعادة . فلم يكن عند أحد من الحاضرين في المسألة نقل فسكتوا عن جوابه فقلت لهم أنا أجاوبه فيها بمسألة نحوية فلما سمعوا كلامي ضحكوا وظنوه مزحاً مني وقالوا هات الجواب النحوي في المسألة الفقهية فقلت لهم الذي يظهر لي أن صلاة هؤلاء باطلة لانهم أتبعوا بعد أن قطعوا والإتباع بعد القطع ممتنع عند النحاة فصلاة هؤلاء فاسدة تجب إعادتها . فاستظرفها مني جميع من حضر لصغر سني وأخبروا شيخنا المذكور فأعجب بها غاية وكان رحمه الله تعالى يفرح لطلبته اذا صدر منهم مايوجب تعظيمهم ولم يرددها . ثم طلبنا نصا فيها على مذهب مالك رحمه الله تعالى فلم نقف عليه ولو ألفيناه كان أتم في الحسن . وقد يقال بفسادها من قول الشاعر المتقدم فيكون الجواب عنها نحوياً وشعرياً . والبيت المذكور من قصيدة تروى عينية وتروى لامية ومما أحفظه منها

وكنتُ اذا ما صاحب رام خلتي ... وبدل سوءاً بالذي كنت أفعل

قلبت له ظهر المِجَنِّ ولم أدُمْ ... على ذاك الا ريثما أتحول

اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد ... عليه بوجه آخر الدهر تقبل »

انتهى كلامه بنصه .

---

(١) ترجمه الشيخ احمد بابا في نيل الابتهاج ولم يذكر وفاته ورسم (سمعت) بالتاء المبسوطة كما هنا في النسخة المطبوعة بفاس وضبط فيها بالقلم بفتح السين وسكون العين ورسم بعقد التاء في نسخة هذا الكتاب المطبوعة بمصر بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٩ ــ ١٣٣٠ حتى في ترجمته الا في موضع واحد (ص ٣١٣) فانه رسم فيه بالتاء المبسوطة . وقد نقل هذه الحكاية الشيخ احمد بن محمد المدني في رسالة له اسمها صلة الكملة بأعاريب البسملة وهي عندنا مخطوطة ورسم فيها (ابن سمعت) بالمبسوطة ولم أقف فيه على نص .

وللنحاة طرائف فى أمثال هذه الفتوى أذكر منها مارواه أبو مسلم فى مجالسه عن أبى عمر الجرمىّ انه كان يقول انا منذ ثلاثون سنة أفتى الناس فى الفقه من كتاب سيبويه فسئل مرّة وفى مجلسه جماعة من الفقهاء عن رجل سها فى الصلاة فسجد سجدتى السهو فسها فقال لا شىء عليه فقيل له من أين أخذت ذلك قال من باب الترخيم لانّ المرخّم لا يرخّم . وفيها أيضا انّ الفرّاء سئل هذه المسألة فقال لا شىء عليه لانّ الاسم اذا صغّر لا يصغّر مرّة أخرى .

(وفى مادة — هـ د د — ج٤ ص ٤٤٣) رُوى لابى ذُؤَيب

« يقولوا قد رأينا خيرَ طِرْفٍ بزقيه لا يُهَدُّ ولا يَخِيبُ »

ورُوى (بزقيه) هكذا بالهاء و بغير ضبط وكتب المصحّح بالحاشية « قوله بزقيه كذا بالاصل وهو غير مستقيم فحرّر » . قلت أعاد المصنّف هذا البيت فى مادة (ز ق و ج ١٩) شاهدا على أن (زَقْيَةَ) اسم موضع ولم ينصّ على ضبط فيها بل ضُبطت بالقلم فقط بفتح فسكون وهو موافق لما نصّ عليه البكرىّ فى معجم مااستعجم الاّ أنه حكى اختلافا بين الرواة فى هذه اللفظة فقال فى الكلام على (رَنْيَةَ) اختلف الرواة فى بيت أبى ذؤيب

اذا نزلت سَرَاةُ بنى عَدِىٍّ فَسَلْهُمْ كيف مامعهم حَبِيبُ
يقولوا قد وجدنا خير طرف برَقْيَةَ لايهدّ ولا يخيبُ

فرواه أبو علىّ برَقْية بالقاف و رواه السّكونىّ برَنْية بالنون ورواه النَّجيرَمىّ بزَقْية بالزاى والقاف ورواه ثَعْلَب برَقْبة بالراء المهملة والقاف والباء المعجمة بواحدة انتهى كلامه وذكره لايخلو من فائدة .

(وفى مادة — ب ص ر — ج ٥ ص ١٣٢) رُوى لتوبة

« وأُشرِفُ بالغَوْرِ اليَفاعِ لعلّنى أرَى نارَ لَيلى أو يرانى بَصيرُها »

ورُوى (بالغور) بفتح الغين المعجمة وهو خطأ لانّ معناه المنخفض من الارض ومعنى اليفاع المرتفع منها والشىء لا يكون منخفضا مرتفعا فى آن كما أنّ الإشراف لا يكون الا من المكان المرتفع فالصواب (بالقُور) بضم القاف جمع قَارَةٍ للجُبَيْل الصغير و به رُوى البيت فى موضعين من أمالى القالى (ج ١ ص ٨٨ وص ١٣١) من النسخة المطبوعة ببولاق .

* (وفى مادة — ب ك ر — ج ٥ ص ١٤٥) رُوى لابى ذؤيب الهذلى

« وإنَّ حديثاً منكِ لو تَبذُلِينَهُ   جَنَى النَّحل فى أَلبان عُودٍ مَطافِلِ
مطافيلِ أبكارٍ حديث نِتاجُها   تُشابُ بماءٍ مثل ماءِ المفاصلِ »

ورُوى (عود) بالدال المهملة والصواب بالذال المعجمة جمع عائذ للناقة الحديثة النتاج وهو فاعل بمعنى مفعول لأنّ ولدها يعوذ بها . وضُبط (مطافيل) مجرورا بالكسرة والصواب جرّه بالفتحة لانه غير مصروف لصيغة منتهى الجموع وانما كسر (مطافل) فى البيت الاول للضرورة وليس (مطافيل) مضافا لابكار فيصرف للاضافة بل هو بدل من (عوذ) وما بعده صفتان له . وضُبط (بماء) غير منوّن والصواب تنوينه وهو ظاهر .

ومعنى البيتين إنّ حديثك كأنه العَسَل ممزوجاً بألبان الإبل الحديثة النتاج وهذه الألبان مَشُوبة بماء فى غاية الصفاء وإنما اختار ألبان العُوذ لأنها أطيب وكلّما عتق لبنها تغيّر . وفى تفسير ماء المفاصل قولان أحدهما أنه أراد بالمفاصل ما بين الجبلين وماؤها ينحدر عن الجبال فلا يمرّ بطين ولا تراب فيكون صافياً والثانى أنّ ماء المفاصل هنا شئ يسيل من المفصلين اذا قُطع أحدهما من الآخر شبيه بالماء الصافى .

* (وفى مادة — ث و ر — ج ٥ ص ١٧٩ س ٢٠)« وقالوا ثَوْرَة رجال كَثْرَوَة رجال قال ابن مقبل

وثَوْرَةٍ من رجالٍ لو رأيتهم   لقلتَ إحدَى حِراج الجَرّ من أُقُرِ

ويرُوى وثَرْوَةَ » . وضُبط (ثروة) بفتح آخره والصواب ضبطه بتنوين الجرّ لأنه اذا وقع فى البيت مكان (ثورة) كان مجرورا بواو ربّ وليس هو ممنوعا من الصرف فيجرّ بالفتحة .

* (وفى مادة — ج ر ر — ج ٥ ص ١٩٨) رُوى لعنترة

« وآخرُ منهمُ أجرَرْتُ رمحى   وفى البَجَلِىّ مَعْبَلُهُ وَقِيعُ »

بفتح أول (معبل) واضافته الى ضمير الغائب ولا معنى له هنا وانما هو(مِعْبَلَةٌ) بكسر الاول وبتاء التأنيث وزان مكنسة بنص القاموس وهو نَصْل طويل عريض ذكره المؤلّف فى (ع ب ل — ج ١٣ ص ٤٤٨) واستشهد عليه هناك بعجز هذا البيت .

وبه فسّره أيضا الاعلم الشّنتمرىّ فى شرحه لديوان عنترة وقال وقيع فَعِيل بمعنى مفعول فلذلك حذف الهاء انتهى .

وضُبط (البَجَلى) بفتح الجيم على توهم نسبته لبَجِيلة بفتح فكسر والصواب إسكان جيمه لأنّ المراد رجل من بَجْلة بفتح فسكون حىّ من بنى سُلَيْم كما فى شرح الاعلم وحسبك قول المصنف فى (ب ج ل — ج ١٣ ص ٤٩) « وبَجْلة بطن من بنى سُلَيم والنسبة اليهم بَجْلى بالتسكين » ثم استشهاده عليه بالبيت . بل حسبك ما ذكره أبوالقاسم علىّ بن حمزة البصرىّ فى التنبيهات على أغاليط الرواة فقد نقل عن أبى حاتم السجستانىّ ما نصّه « قال سأل سائل الأصمعىّ يوما ونحن عنده بفناء دار محمد بن سليمان بالمِرْبد عن قول القائل

أجِرَّهُ الرُّمْحَ ولا تُهالَهْ (١)

مامعناه فقال يقال أجْرَرْتُه الرمحَ اذا طعنه وترك الرمح فيه ألم تسمع قول عنترة

وآخر منهم أجررت رمحى وفى البَجَلىّ مِعْبَلَةٌ وقيع

فناداه أعرابىٌّ كان فى جانب الحلْقة أخطأتَ ياشيخ إنما هو البَجْلىّ وما لعَبْس وبَجِيلة قال أبوحاتم فسالت الأعرابىّ عمَّن أراد فقال أراد بَجْلة سُلَيْم ثمّ كان الاصمعىّ لاينشده بعدُ إلاّ كما قال الاعرابىّ » انتهى .

قلنا هذه عبارة التنبيهات وفى تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدىّ نقلا عن التصحيف للعسكرىّ وكتاب حدوث التصحيف مانصّه والعبارة من الاخير « قال أبو عثمان أنشد الأصمعى قول عنترة

وآخر منهم أجررت رمحى وفى البَجَلِىّ معبلةٌ وقيع

فقال له كيسان تثبَّتْ فى روايتك ياأبا سعيد فقال كيف هو عندك ياأبا سليمان فقال وفى البَجْلىّ باسكان الجيم فقال الاصمعى النسبة الى بَجِيلة بَجَلىّ فقال من ههنا جاء الغلط لأن هذا منسوب الى بطنٍ من سُليم يقال لهم بنو بَجْلة فقبله منه » .

(وفى مادة — ج م ر — ج ٥ ص ٢١٦ س ١٥) عند الكلام على جَمَرات العرب « طفئت ضَبَّة لانها حالفت الرَّبابَ » . وضُبط (الرباب) بفتح أوله والمراد به هنا خمس قبائل تجمَّعوا فصاروا يداً واحدة ضَبَّة وثَوْر وعُكل وتيم وعَدِىّ فالصواب كسر أوله بنص صاحب القاموس والبغدادىّ فى الخزانة (ج ١ ص ٤٤٨)

(١) انظر الكلام على هذا الشطر فى مادة (ه و ل) من اللسان .

وغيرهما . وقد ضُبط بالفتح أيضا فى مادة (ث و ر — ج ٥ ص ١٧٨ س ٢٠) فليتنبّه له .

(وفى مادة ح ض ر — ج ٥ ص ٢٧٢ س ١١) « وإنّما أُنذِرَتْ التاء لوقوع القاضى بين الفعل » الخ بضبط (أندرت) بسكون التاء والصواب كسرها لالتقاء الساكنين .

(وفى هذه المادة — ص ٢٧٥ س ٩) « قال أبو عبيدة الحِضيرة ما بين سبع رجال الى ثمانية » والصواب (سبعة) بتأنيث العدد مع المذكّر كما هى القاعدة .

(وفى مادة ح م ر — ج ٥ ص ٢٨٧ س ١٩) فى الكلام على المثل المشهور الحُسْن أحمر « وقيل كنى بالاحمر عن المشقّة والشدّة أى من أراد الحسن صير على أشياء يكرهها » . ورُوى (صير) بالمثناة التحتيّة والصواب بالموحدة وهو ظاهر .

(وفى هذه المادة ص ٢٩٣) أنشد لعمرو بن أحمر

« مَلَوا البلادَ ومَلَّتهم وأحرَقَهُمْ ظُلْم السُّعاةِ وبادَ الماءِ والشَّجَزُ
إنْ لاتُدَارِكْهُمُ تُصْبِحْ منازِلُهم قَفراً تبيض على أرجائها الحُمَرُ »

ورُوى (الشجز) هكذا بالزاى وصوابه بالراء وهو ظاهر أيضاً .

(وفى مادة خ ر ر — ج ٥ ص ٣١٧) رُوى للبيد

« بأخِرَّةِ الثَّلَبُوتِ يَرْبأُ فَوْقَها قَفرُ المَرَاقِبِ خوْفُها آرامُها »

وكتب المصحّح بالحاشية « البيت بالاصل هكذا بهذا الضبط » . ونقول ليس فى البيت الا رواية (قفر) بالرفع والصواب نصبه على المفعوليّة ليربأ وبه رُوى فى مادة (ح ز ز — ج ٧ ص ٢٠١) والفاعل ضمير يعود على حمار الوحش المذكور فى الابيات قبله .

(وفى مادة خ ز ر — ج ٥ ص ٣١٩) رُوى لعُرْوَة بن الوَرْد

« والنّاشِئات الماشيات الخوْزَرَى كعُنْق الآرام أوْفَى أو صَرَى »

وضُبط (عُنق) بسكون النون والصواب بضمّتين على اللغة الحجازيّة إقامةً للوزن لأنه غير مستقيم على الاوّل ويكون على الثانى بخبل مستفعلن ليصير مُتَعِلُنْ فينقل الى فَعِلَتُنْ .

(وفى مادة — د و ر — ج ٥ ص ٣٨٧ س ١٤) « ودَيْر النصارى أصله الواو والجمع أدْيار والدَّيْرانِيُّ صاحب الدير » . ورُوِى (الدايرانىّ) بالالف بعد الدال واسكان الياء التى بعدها وهذا لا يكون لانّ الالف ساكنة أيضاً ولا يجوز اجتماع الساكنين . على أننا لم نقف على نص فى تحريك الياء فنحمله على الشذوذ فى النسب فلم يبق إلا أن تكون هذه الالف زيادةً سبق بها قلم الناسخ ويؤيد ذلك كون المؤلف أعاد هذه العبارة بنصها بعد سطرين فى مادة (د ى ر) وروى فيها (الدَّيْرانى) بغير ألف بعد الدال وكذلك جاء فى شرح القاموس .

(وفى مادة س ج ر — ج ٦ ص ٨) رُوِى قول لَبيد

« مَسْجورةً مُتَجاوِرٌ أقلامُها »

ولا معنى لتجاور الاقلام هنا وصواب الرواية فى البيت

فتوسَّطا عُرْضَ السَّرِيِّ وصَدَّعا « مَسْجُورَةً متجاوِراً قُلاَّمُها »

بالجيم فى (متجاورا) ونصب (مسجورة) على المفعولية لصدَّعا . يذكر عَيْرا وأتانا توسَّطا نهرا وصدّعا ماعلى عينه من القُلاَّم المتجاوِر أى الكثير وهو ضرب من النبت وقيل هو القَصَب .

(وفى مادة ص ب ر — ج ٦ ص ١١١) رُوِى لعمرو بن مِلْقَط

« ها إنَّ عَجزَةَ أُمِّهِ بالسفح أسفلَ من أُوارَهْ »

وضُبط (عجزة) بفتح أوّله والصواب كسره لقول المصنّف فى مادة (ع ج ز - ج ٧) نقلا عن الصحاح « العِجزة بالكسر آخر ولد الرجل » . وحكى صاحب القاموس فيها الضمّ أيضاً ولم يزد شارحه سوى أنّ الضمّ نقله الصاغانىّ عن ابن الاعرابىّ . وقد ورد هذا اللفظ مضبوطا بالقلم بتثليث الاوّل فى فقه اللغة المطبوع عند اليسوعيّين فى بيروت سنة ١٩٠٣ م (ص ٢١ س ١) وقد أعيانى البحث عنه فلم أجد فيه سوى ماذكرت .

(وفى مادة — ض م ر — ج ٦ ص ١٦٤) رُوِى لعَنْتَرَة

« انّى امْرُؤٌ من خير عَبْسٍ مُنصِباً شَطْرِى وأَحْمِى سائِرِى بالْمُنْصُلِ »

وضبط (مُنصِبا) بصيغة اسم الفاعل من أنصَبَ ولا معنى له هنا وانما مراد الشاعر (المَنْصِب) بفتح الاوّل أى الاصل والمرجع . قال العلاَّمة الاعلم الشَّنْتَمَرِىّ فى

شرحه للديوان « المَنْصِب الاصل والحَسَب والمُنْصُل السيف يقول شطرى شريف من قِبَل أبى فاذا حاربت حَمِيَتْ شطرى الآخر من قِبَل اُمّى حتّى يصيرله من الشرف مثل ماصار للشطر الاوّل » انتهى .

(وفى مادة ع ت ر — ج ٦ ص ٢١١) رُوى للحرث بن حِلِّزة

« عَنَتاً باطلا وظلما كما تُعْتَرُ عن حُجْرة الرَّبِيض الظباءُ » (١)

ورُوى (عنتا) بالمثناة الفوقيّة والصواب (عننا) بنونين وقد استدركه المصحح بما كتبه على مادّة (ع ن ن) . وضبط (حُجرة) بضمّ الاوّل والصواب فتحه لانّ معناه هنا الناحية وبه ضبط فى (ر ب ض — ج ٩) و (ح ج ر — ج ٥) و (ع ن ن — ج ١٧)

(تتمة) ممّا يستحسن إيراده عن هذا البيت ماجاء فى المزهر انّ أباعمرو والشّيبانىّ اجتمع بالاصمعىّ فى الرَّقة فأنشده الاصمعىّ

عَنَناً باطلا وظلماً كما تُعْنَزُ عن حجرة الربيض الظباءُ

قال فقلت له إنما هو تُعْتَرُ من العَتِيرة والعَتْرُ الذبح فقال الاصمعىّ تُعنز أى تُطعن بالعَنَزة وهى الحربة وجعل يصيح ويَشْغَبُ فقلت تكلّم كلام النمل وأصِبْ والله لو نفخت فى شَبُّور (٢) يهودىّ وصحت الى التنادى مانفعك شىء ولا كان الاّ تعتر ولا رويته أنت بعد هذا اليوم الاّ تعتر فقال الاصمعىّ والله لارويتُه بعد هذا اليوم إلاّ تعنز انتهى . قلت وكنت أتعجّب من مثل الاصمعىّ كيف يتادى فى الخطأ بعد ماوضح له الصواب حتّى رأيت أبا القاسم علىّ بن حمزة يقول عن هذا البيت فى كتاب التنبيهات على أغاليط الرواة إنّ الاصمعىّ كان يرويه تعنز بالنون والزاى ثمّ رجع الى تعتر ومثله فى مجالس أبى مسلم محمد بن احمد بن علىّ الكاتب .

---

(١) الربيض بفتح فكسر الغنم برعاتها المجتمعة فى مرابضها .

(٢) الشبور البوق قال السهيلي عند الكلام عليه في الروض الانف (ج ٢ ص ١٩ طبع الجمالية بمصر سنة ١٣٣٢) « قال الاصمعي للمفضل وقد نازعه في معني بيت من الشعر فرفع المفضل صوته فقال الاصمعي لو نفخت فى الشبور مانفعك تكلم كلام النمل وأصب » انتهى فجعل العبارة من مقول الاصمعي فى قصة له مع المفضل الاانه لم يذكرها وقد ذكرها الصفدى في كتاب تصحيح التصحيف وتحرير التحريف نقلا عن كتاب التصحيف للعسكرى وكتاب حدوث التصحيف وكتاب ماصحف فيه الكوفيون واللفظ للاخير ونصه « حدثنا الحرمازى قال صحف المفضل الضبي فى بيت أوس بن حجر فقال

وذات هدم عار نواشرها تصمت بالماء تولبا جذعا

فقال له الاصمعى تولبا جدعا وهو السيء الغذاء فقال المفضل جذعا جذعا وصاح فقال له الاصمعى والله لو نفخت فى ألفى شبور ما كان الا جدعا ولا رويته بعدها الا جدعا وما يغنى الصياح تكلم كلام النمل وأصب » انتهى

* (وفى مادة — ع ر ر — ج ٦ ص ٢٣٢) رُوى لابن أحمر

« ترعى القطاةُ الخِمسَ قفورَها   ثم تعرُّ الماءَ فيمن يعرّ »

وضبط (يعرّ) بفتح الراء ولاوجه لنصب الفعل فضلا عن أنه مخلّ بالوزن فالصواب إسكانها مع التشديد ويكون من الضرب الاول من السريع وهو المطوىّ الموقوف وأصله مفعولات فلما طُوِىَ بحذف رابعه الساكن ووُقف بتسكين سابعه المتحرّك صار مَفعُلاتْ فنقل الى فاعلان ويقابله فى البيت (مَنْ يعرّ) باجتماع الساكنين وهو جائز فى الوقف . هذا عند من لا يرى لزوم الردف فى هذا الضرب .

أو إسكان الراء مع التخفيف وبه ضُبط فى مادة (ق ف ر — ج ٦ ص ٤٢٤) ويكون من الضرب الثانى المطوىّ المكشوف أى المحذوف رابعه الساكن وسابعه المتحرّك فيصير مفعولات بذلك مفعُلا فينقل الى فاعلن . واعلم أنّ مثل هذا التخفيف جائز للشاعر فى القوافى الموقوفة على ماهو مقرّر فى العروض ومفصّل فى كتاب مايجوز للشاعر فى الضرورة لابى عبدالله محمد بن جعفر التميمى وموارد البصائر فيما يجوز من الضرورات للشاعر للشيخ محمد سليم والخصائص لابن جنّى . إلاّ أنه لا يتأتّى ترجيح أحد الوجهين على الآخر الاّ بعد الوقوف على القصيدة التى منها البيت فاذا كان فيها ماهو من الضرب الثانى وجب التخفيف فى كلّ ما آخره مشدّد لتكون الابيات من ضرب واحد ألاَ تراهم كيف حكموا بتخفيف راء (أفر) فى قول امرئ القيس

لا وأبيك ابنة العامِرىّ   لا يدّعى القومُ أنّى أفِرْ

لأنّ فى القصيدة ماهو من الضرب الثالث من المتقارب ولو شدّدت الراء لكان البيت من الضرب الثانى ولا يجوز الجمع بينهما فى قصيدة واحدة . قال العلاّمة البغدادىّ نقلا عن كتاب الضرائر لابن عصفور عند الكلام على هذا البيت مانصّه « وقد خفّف عدّة قوافٍ من هذه القصيدة وإنّما خفّف ليستوى له بذلك الوزن وتطابق أبيات القصيدة ألا ترى أنه لو شدّد (أفر) لكان آخر أجزائه على (فعولْ) [1] من الضرب الثانى من المتقارب وهو يقول بعد هذا

تميم بن مُرٍّ وأشياعها   وكِندةُ حولى جميعا صُبُرْ

---

(١) الذى فى خزانة البغدادي المطبوعة ببولاق (فعولن) باثبات النون في آخره وهو تحريف لانه يصير بذلك من الضرب الاول لا الثاني المراد هنا .

وآخر جزء من هذا البيت (فَعُلْ) وهو من الضرب الثالث من المتقارب وليس بالجائز له أن يأتى فى قصيدة واحدة بأبيات من ضربين مخفف لتكون الابيات كلها من ضرب واحد وسوآء فى ذلك الصحيح والمعتل » انتهى ما أورده البغدادى .

(وفى هذه المادة ص ٢٣٦) رُوى لعمرو بن شاس فى ابنه عرار

« وإنّ عَرَاراً إن يكن غير واضح فانى أُحِبُّ الجَوْنَ ذا المَنْكِبِ العَمَمْ »

وضبط (عرار) هنا بفتح أوّله وضبط بكسره فى مادّة (ع م م — ج ١٥ ص ٣٢١) وهو الصواب . قال الامام التبريزىّ فى شرح الابيات التى منها هذا البيت من الحماسة « سُمّى الرجل عِراراً من قولهم عارّ الظليم يُعارُّ عِراراً إذا صاح » وهو نصّ على أن الاسم منقول من مصدر عارّ ولا يكون مصدر فاعَلَ من هذه الصيغة الاّ مكسور الاوّل ولم ينصّ أحد على شذوذ فى مصدر هذا الفعل . وأهمل القاموس هذا الاسم وأورده شارحه فى المستدرك وضبطه كسحاب أى بفتح أوله وكأنه توهّمه منقولا من العرار بالفتح وهو بهار البرّ أو النرجس البرّىّ وفيه يقول الصِمّة بن عبد الله القُشَيرىّ

تَمتّعْ من شميم عَرار نجد فما بعد العشيّة من عَرار

والقول ما قال التبريزىّ لأنه نص على أصله المنقول عنه وهو بالكسر كما تقدم وبه قال الاستاذ الحجة الشيخ حمزة فتح الله فى المواهب الفتحية ونص عبارته « وعرار بكسر العين كما ضبطناه وإن كر ر ضبطه فى اللسان بفتحها وكأنه اعتمادا على شارح القاموس اذ ضبطه كذلك بالعبارة حيث قال وعرار كسحاب ابن عمرو الخ وهو خطأ فليتنبه له والله أعلم » انتهى . قلت وقد أوقعهم هذا الاعتماد فى ضبطه بالفتح أيضا مكررا فى (ص ١٩١ ج ٢) من أمالى القالى المطبوعة ببولاق .

(تتمة) عِرار هذا كان من الفصحاء العقلاء أرسله الحجاج الى عبد الملك برأس ابن الأشعث فازدراه لسواده ثم جعل لا يسأله عن شئ الا أنبأه به فى أصح لفظ واشبع قول فقال عبد الملك متمثلا

أرادت عِراراً بالهوان ومن يُرِدْ لَعَمْرى عراراً بالهوان فقد ظَلَمْ
وإنّ عراراً إن يكن غير واضح فانى أحبُّ الجَوْنَ ذا المنكب العَمَمْ

فقال له عرار أتعرفنى يا أمير المؤمنين قال لا قال فانا والله عرار فزاده فى سروره وأضعف له الجائزة . وفى رواية انّ المهلّب بن أبى صُفْرة هو الذى أرسله الى الحجّاج فوقعت له هذه النادرة معه والله أعلم .

(وفى مادة — ع ف ر — ج ٦ ص ٢٦٠) رُوى قول الشاعر

« اذا ما مات مَيْتٌ من تَمِيمٍ   فسَرَّكَ أن تعيش فجىء بزاد »

ورُوى (تعيش) بالمثناة الفوقية أوّلـه والصواب بالمثناة التحتية لأنه للغائب لا للمخاطَب وقد وقع مثله فى مادة (ل ف ف — ج ١١ ص ٢٣١) ونبّـه عليه صاحب الضيآء

(وفى هذه المادة ص ٢٦٢) رُوى للَبِـيد يذكر بقرة وحشيّـة وولدها

« لمُعَفَّرٍ قَهْدٍ يُـنازع شِلْوَهُ   غُـبْسٌ كواسبُ ما يُمَنُّ طعامُها »

ورُوى (ينازع) بالمثناة التحتيـة أوله على أنه مضارع نازع والوارد فى الروايات الصحيحة (تَنَـازَعَ) بفتح بالمثناة الفوقية والزاى أى بصيغة الماضى من التفاعل وعليه شرّاح المعلقات وبه رُوى البيت فى مادة (ق ه د — ج ٤ ص ٣٧٢) والمراد أن هذه الذئاب الغُبْس تنازعت هذا الشِّـلْو أى تجاذبته وتخاصمت عليه لا أنها نازعته هو .

(وفى هذه المادة أيضا ص ٢٦٤) رُوى لجرير

« لَـقَوْمِـىَ أحمَى للحقيقة منكم   واضرب للجبّـار والنّـقْعُ ساطعُ
وأوثق عند المُرْدَفات عشيّـة   لَحاقاً اذا ماجُرِّدُ السيفُ لامعُ »

وضُـبط (جرّد) بضم آخره والصواب فتحه كحكم امثاله من الافعال الماضية وهو ظاهر غير أن فى بنائه للمجهول مالا يخلو من نظر لأنه يقتضى نصب (لامع) حالاً من السيف فيقع الإقوآء . والذى عندى أنّ الصواب (اذا ماجَرَّدَ السيفَ لامعُ) بنصب السيف على المفعوليّـة ورفع لامع على الفاعليّـة وهو من قولهم لَمَعَ فلانٌ بثوبه و بسيفه لَـمْعًـا اذا أشار به وقد وجـدته كذلك بضبط القلم فى نسـخة قديمة تغلب عليها الصحّة من سر الفصاحة لابن سنان الخفاجىّ .

(وفى هذه الصفحة بعد سطرين) « وقد ترى قافية هذه الاجورة كيف هى » والصواب (الأُرْجُوزة) كما يعلم من سياق الكلام .

(وفى مادة — ع ق ر — ج ٦ ص ٢٧٣ س ١٧) « والفرائص جمع فريصة وهى اللحمة التى تَرْعُدُ من الدابّة عنـد مرجع الكتف » . وضُـبط (ترعد) بالبنآء للمعلوم والصواب بنآؤه للمجهول لأنه هنا من الأفعال التى نصّوا على استعمالها مجهولة دائما كجُنَّ و بُهت تقول رُعِدَ زيدٌ أى اصابته الرِّعْدة فتبنيه من المجهول فاذا

قلت رَعدَ زيدٌ و بَرَقَ بمعنى تَهَدَّدَ بنيته من المعلوم . وفى كتاب تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدىّ نقلا عن تثقيف اللسان للصقلىّ مانصه « و يقولون فى قول كُثَيِّر

ولمّا وقفنا والقلوب على الغَضا   وللدمع سَحٌّ والفرائص ترعد

يقولون تَرْعَد بفتح التآء والصواب تُرْعَد بضمها »

(وفى مادة — ف ط ر — ج ٦ ص ٣٦٢ س ١٦) « والتَّفاطِيرُ أول نبات الوسمىّ ونظيره التعاسيب والتعاجيب وتباشير الصبح ولا واحد لشىء من هذه الاربعة » . ورُوى (التعاسيب) بالسين المهملة وليس لها ذكر فى مادة (ع س ب) وانمّا هى التعاشيب بالشين المعجمة قال المصنّف فى (ع ش ب — ج ٢ ص ٩١) « التعاشيب العُشْبُ النَّبْذُ المتفرّق لا واحد له » وكذلك ورد فى القاموس وشرحه وفى (ج ١ ص ٣٥) من المخصّص .

(وفى مادة — ن ف ر — ج ٧ ص ٨٣ س ٥) « فنهضوا ولَقَوْه ببَذْرٍ ليأمن عِيرهم المقبل من الشام » . وضُبط (لَقَوْه) بفتحتين والصواب بفتح فضمّ لانه من فَعِلَ مكسور العين اللهم الا اذا أجرى على لغة طيءٍ ولا داعى لاستعمالها هنا كما سبق القول فى مادة (ج د د).

(وفى مادة — ه ب ر — ج ٧ ص ١٠٧) رُوى لعَدِىّ

« فترَى مَحانِيَهُ التى تَسِقُ الثَّرَى   والهَبْرَ يوُرِقُ نَبْتَها رُوَّادُها »

وورد (يورق) هكذا بالرآء ولا معنى له هنا ورُوى (نبتها) بالنصب و (روادها) بالرفع وكل ذلك مفسد لمعنى البيت . والصواب (يوُنِقُ) بالنون أى يُعْجِب ورفع نبتها ونصب روادها فيصير المعنى ان هذه البقاع أخصبت وصار نبتها يُعْجِب روادَها . على أن رواية يونق ليست منّى تحكمًا فى تصحيح معنى البيت بل هى المذكورة فى أمهات كتب الأدب والقصيدة كلها منصوبة الروى تقع فى ثمانية وثلاثين بيتاً وقفت عليها تامّة فى مجموع قديم الخط وقلّما ترى منها الاّ أبياتا مفرقة وهى لعَدِىّ بن الرِّقاع أنشدها بين يدى الوليد ابن عبد الملك فلما بلغ قوله فيها

تُزْجى أغَنَّ كأنَّ إبْرَةَ رَوْقِه

قطع الإنشاد لتشاغل الوليد عنه فقال جرير أو الفرزدق وكانا حاضرين إنه سيقول

قَلَمٌ أصاب من الدواة مِدادَها

فلمّا عاد عدى الى الإنشاد نطق بالعجز كما قال فعدّت من النوادر فى توافق الخواطر .

(وفى مادة — ت ر م ز — ج ٧ ص ١٧٩ س ٤) « التُّرامِزُ من الابل الذى اذا مضغ رأيت دماغه يرتفعَ و يَسْفُلُ » . وضبط (يرتفع) بفتح آخره والصواب ضمّه اذلا وجه لنصب الفعل وهو ظاهر .

(وفى مادة — ج ز ز — ج ٧ ص ١٨٤) رُوى قول الشاعر

« فقلت لصاحبى لا تَحْبِسَنّا بنزع أصوله واجتزّ شِيحا »

ثمّ ذكر المصنّف كلاما فى البيت لابن برى ليس ممّا نحن فيه إلى أن قال نقلا عنه مانصّه « و يُروى لاتحبسانا وقال فى معناه إنّ العرب ربّما خاطبت الواحد بلفظ الاثنين كما قال سُوَيد بن كُراع العُكْلِيّ وكان سويد هذا هجا بنى عبد الله بن دارم فاستعْدَوْا عليه سعيد بن عثمان فأراد ضربه فقال سويد قصيدة أولها

تقول ابنة العوفى لَيْلَى ألا ترى الى ابن كُراع لايزال مُفزَّعا

مخافةَ هذين الأميرين سَهَّدَتْ رُقادى وغَشَّتنى بياضاً مُفزَّعا

فانْ أنتما أحكمتمانىَ فازجُرا أراهطَ تُؤْذينى من الناس رُضَّعا(١)

وإنْ تزجرانى بابنِ عفّان أنزجر وإن تدعانى أحْمِ عِرضا مُمَنَّعا

قال وهذا يدل على أنه خاطب اثنين سعيد بن عثمان ومن ينوب عنه أو يحضر معه . وقوله فان انتما أحكمتمانى دليل أيضاً على أنه يخاطب اثنين » انتهى .

قلنا البيت الاخير يُروى فذًّا و يكثر وروده فى كلامهم شاهدا على جواز مخاطبة الواحد بلفظ الاثنين والصواب فيه (يا ابنَ عفّان) بالنداء . والظاهر أنّ ناسخ الاصل تبع فيه مَن يرى حذف الف ابن فى هذه الصورة فتصحّفت الياء المثنّاة التحتية على المصحّح بباء الجر ولم ينتبه الى إخلالها بالمعنى اذلا خلاف فى انّ ابن عفّان مرادٌ بالخطاب فى البيت سوآء خوطب وحده او مع من يحضر معه ويكون فى الابيات الالتفات من الغيبة الى الخطاب .

بقى هنا انّ العبارة لاتخلو من غموض واضطراب فانّ سياق اوّلها يدلّ على انّ

---

(١) الرضع جمع راضع وهو اللئيم .

مراد ابن برّى الاستشهاد بالبيت على جواز مخاطبة الواحد بلفظ الاثنين ثم عاد فى آخرها فاستدلّ بباقى الأبيات على انّه خاطب اثنين حقيقة . وقد أُتيح لى الظفر بالجزء الثانى من حاشية ابن برى التى كتبها على الصحاح و وسمها بالتنبيه والإفصاح عمّا وقع فى كتاب الصحاح فوجدت نصّ عبارته فيها « وذكر الجوهرىّ فى اثر هذا البيت أنّ قوله لاتحبسانا أنّ العرب ربّما خاطبت الواحد بلفظ الاثنين وانشد

فان تزجرانى يا ابنَ عفّانَ أنزجر   و إن تدعانى أحمِ عرضا ممنّعا »

ثمّ شرع فى الردّ عليه مستدلاًّ بباقى الابيات على أنّه خاطب اثنين حقيقة . فصدْر العبارة التى نقلها صاحب اللسان ليس لابن برّىّ كما يوهمه صنيعه بل هو لصاحب الصحاح ساقه ابن برّىّ للردّ عليه كما ترى فلم يُحسن المؤلّف فى اختصار كلامه على هذه الصورة .

(وفى مادة — ف ر ز — ج ٧ ص ٢٥٨ س ١٤) « ويقال للفرُصة فِرزَةٌ وهى النَّوْبة » . برفع الفرصة مع انها مجرورة باللام وكسر أوّل فرزة مع نصّ صاحب القاموس على ضمّه اذا كانت بمعنى النوبة والفرصة . والخطأ هنا مطبعىّ قدّمت ضمّة الفاء للتاء وأخّرت الكسرة للفاء .

(وفى مادة — ع ر س — ج ٨ ص ١٢) رُوى لبعضهم

« قد طَلَعَتْ حمراءَ فنطَليسُ   ليس لِرَكْبٍ بَعدَهُا تعريسَ »

وضُبط (بعدها) بضمّ الهاء والصواب فتحها كما ضبط (تعريس) بفتح السين والصواب رفعه على الاسميّة لليس وبه ضُبط فى مادة (ف ن ط ل س — ج ٨ ص ٤٨) والظاهر أن الخطأ هنا مطبعىّ بالتقديم والتأخير فى الحركات .

(وفى مادة — ع م س — ج ٨ ص ٢٢٦ س ٨) ضُبط (عَدِىّ بن الرَّقّاع) بفتح الرآء وشدّ القاف وضُبط أيضا بذلك فى مادة (ق ر ش — ج ٨ ص ٢٢٦) ومادة (ذ ف ر — ج ٥ ص ٣٩٤) والصواب أنه ككتاب أى بكسر أوّله وتخفيف القاف بنصّ القاموس وغيره و به ضُبط فى مادة (ك ف ح — ج ٣ ص ٤٠٩) .

(وفى مادة — م و س — ج ٨ آخر ص ١٠٨) « وسأل ميرمان أبا العبّاس عن موسى وصَرْفه فقال » الخ . ورُوى ميرمان بالمثناة التحتيّة والظاهر أن

المراد هنا مَبْرَمان بفتح فسكون ففتح وبالباء الموحدة وهو أبو بكر محمد بن علىّ الأَزْمِىّ (١) النحوىّ تلميذ أبى العباس المبرّد ترجمه السيوطىّ فى بغية الوعاة وذكر أنّه توفى سنة ٣٤٥ وأنشد لبعضهم فى هجوه

صُداع من كلامك يعترينا　　وما فيه لمستمع بيانُ
مُكابرة وتخرقة وبُهْت　　لقد أبرمتنا يا مَبْرَمانُ

(وفى مادة — ج ر ش — ج ٨ ص ١٦٠) رُوِى لبشر بن أبى حازم

«تَحَدَّرَ ماءُ البِئْرِ عن جُرَشِيَّةٍ　　على جِرْبَةٍ تَعْلُو الدِّبَارَ غُرُوبُها» (٢)

ثمّ نقل المصنف عن الجوهرىّ أنّ معناه دموعى تَحَدَّرُ كتَحَدُّرِ ماءِ البئر عن دَلْو تستقى به ناقة جرشيّة لانّ أهل جُرَش يستقون على الابل انتهى . ورُوِى (بشر ابن أبى حازم) بالحاء المهملة والصواب أنه بالخاء المعجمة وبها ورد فى (ج ر ب — ج١ص ٢٥٣) وفى (ض ب ب — ج ٢ ص ٢٩) و(ق ن و — ج ٢٠ ص٦٩).

وكثيرا مايرد هذا الاسم مصحّفًا بالمهملة فى كتب الادب والتاريخ المطبوعة كالاغانى والعقد وغيرهما كما أنهم يعكسون فى (معاوية بن حُدَيج) فيروونه بالخاء المعجمة مع أنّ صوابه بالمهملة .

وضُبط (تَحَدَّرَ ماءِ البئر) فى البيت على أنه فعل ماض فاعله الماء ومقتضى تفسير الجوهرىّ أنه مصدر أضيف اليه الماء فالصواب (تَحَدُّرَ ماءِ البئر) وبه ضُبط فى مادة (ج ر ب — ج ١ ص ٢٥٣).

(وفى مادة — ر ى ش — ج ٨ ص ١٩٨) رُوِى للبيد

«ولئن كَبِرْتُ لقد عَمَرت كأنّنى　　غُصن تُفَيِّئُهُ الرياحُ رطيبُ
وكذاك حقًّا مَن يعَمَّرُ يُبْلِهِ　　كَرُّ الزمان عليه والتقليب»

وضُبط (يعمّر) بالرفع والصواب إسكان آخره لجزمه بمَن ويكون فيه على هذا الاضمار وهو إسكان التاء من متفاعلن .

(وفى مادة — ك ش ش — ج٨ ص ٢٣٣) رُوِى لبعضهم

«تَضْحَكُ منى أنْ رأتنى أَحْتَرِشْ　　ولو حَرَشْتُ لكشفتُ عن حِرِشْ»

---

(١) فى القاموس وأزم محركة موضع بين الاهواز ورامهرمز منه محمد بن على النحوى المعروف بمبرمان .

(٢) الدبار بكسر أوله وبالباء الموحدة جمع دبرة بالفتح وهى الكردة من المزرعة . والجربة بالكسر المزرعة .

وضُبط (حرشت وكشفت) هنا وفى مادة (ح ر ش — ج ٨ ص ١٦٩) بضمّ التاء توهّما انه للمتكلّم وليس كذلك لأن القائل ذكر امرأة ضحكت منه لمّارأته يحترش أى بصيد الضباب فلا معنى لجعله احتراشه بعد ذلك شرطا لما توعّدها به لانه قد وقع منه بالفعل واستلزم ضحكها . فالصواب كسر التاء فيهما على أنه خطاب للمؤنّث وفيه الالتفات من الغيبة الى الخطاب كما فى خزانة البغدادىّ وشرحه على شواهد شرح الشافية ويكون المعنى إنكِ تضحكين من احتراشى الضبابَ استهزآءً بعملى ولو أنّك تحترشين مثلى لفعلتِ كذا . وانّما ضحكت منه استخفافا به لان الضبّ صيد العجزة والضعفاء .

(وفى هذه المادة — أول ص ٢٣٤) رُوى لبعضهم

« عَلىّ فيها أبتغى أبغيشِ بيضاء تُرضينى ولا تُرضيشِ »

وفى هذه الرواية مالايخفى وبها رُوى البيت أيضاً فى شرح القاموس . وقد رواه ابن جنّى فى سرّ الصناعة فى كلامه على حرف الشين والبغدادىّ فى الخزانة (ج ٤ ص ٥٩٤) « علىّ فيما أبتغى » الخ وبها يستقيم الكلام .

(وفى مادة — ك ى ش — ج ٨ ص ٢٣٥) « ثوبٌ أكياشٌ وجُبَةٌ أسناد وثوب أفواف » . وضُبط (جُبَة) بتخفيف الباء والصواب تشديدها والمراد بها هنا ذلك الثوب المعروف ولم يحك أحد التخفيف فى بائها بل حسبنا دليلا على تشديدها قولهم فى جمعها جُبَبٌ وجباب ببائين .

(وفى مادة — ن غ ش — ج ٨ ص ٢٤٩ س ١٤) « فقلت إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلنى اليك فتَنَغَّشَ كما تَنَغِشُ الطير » . وضُبط (تنغِش) بكسر الغين والصواب فتحها لأنّ ما كان على تَفَعَّلَ يكون مفتوح ماقبل الآخر فى المضارع كتقطّع يتقطّع على ماهو مقرّر فى التصريف .

(وفى مادة — ب ر ص — ج ٨ ص ٢٧٠ س ٢٣) « كذلك حُذف التنوين لالتقاء الساكنين هنا وهو مراد يدلّك على إرادته أنّهم لم يَجُرَوا مابعده بالاضافة اليه » . وضُبط (لم يجروا) بفتح الياء وضمّ الجيم وفتح الراء والصواب (لم يَجُرُّوا) بفتحة فضمّتين مع تشديد الراء مضارع جرّ .

(وفى هذه المادة — ص ٢٧١) رُوى لحسّان بن ثابت

« يَسقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عليهم بَرَدَى يُصَفِّقُ بالرحيق السَّلْسَلِ »

وضُبط (يصفق) بكسر الفاء أى ببناء الفعل للمعلوم والصواب فتحها لأنّ معنى التصفيق مزج الشراب ومراد الشاعر أن ممدوحيه يسقون مَنْ ورد عليهم هذا المكان ماء نهر بَرَدَى ممزوجاً بالخمر . قال المصنّف فى مادّة (ص ف ق ـ ج ١٢) « وصَفَّقَ الشرابَ مزجه فهو مُصَفَّق وصَفَقه وصَفَّقَه وأَصْفَقَه حوّله من إناء إلى إناء ليصفو » ثمّ استشهد بهذا البيت وضُبط (يصفق) هناك بالبناء للمجهول كما أوضحنا .

(وفى مادة — ب ي ض — ج ٨ آخر ص ٣٩٧) « فلمّا فرغ من الحديث قال يانَضْرُ أنشدنى أَحْلَبَ بيت قالته العرب » الخ . ورُوى (أحلب) بالحاء المهملة ولا معنى له هنا وإنّما هو أخلب بالخاء المعجمة أى أسلبه وأجذبه للعقول . ومن الغريب مجئ هذه الكلمة بالمعجمة فى شرح القاموس مع أنّ مصحّحه لا يكاد يخرج عمّا فى طبعة اللسان من صواب أو خطأ .

(وفى مادة — وف ض — ج ٩ ص ١٢٠ س ٤) رُوى لرُؤْبة

« تَمشِى بنا الجِدَّ على أَوْفاض »

ورُوى (تمشى) بالمثنّاة الفوقيّة أوّله وضُبط (الجدّ) بالنصب على توهّم أنه مفعول مطلق لتمشى والذى يؤخذ ممّا قبله وبعده فى الديوان أنّه فاعله فالصواب رفعه ورواية (يمشى) بالتحتيّة . على أنّ الذى فى الديوان (يُمسِى) من الإمساء بالسين المهملة .

(وفى مادة — س م ط — ج ٩ ص ١٩٦) رُوى لبعضهم

« يَمُجُّ المسكَ مَفرِقُها ويُصْبِى العقلَ منطقُها

وتُمسِى ما يُؤَرِّقُها سِقامُ العاشِقِ الوَصِبِ »

وضُبط (سقام) بكسر أوله ومعناه فى البيت المرض فالصواب فتحه لأنه لا يكون بهذا المعنى إلاّ مفتوحا . وأمّا السِّقام بالكسر فجمع سَقيم وهو غير مراد هنا كما لا يخفى .

(وفى مادة — و س ط — ج ٩ ص ٣٠٧) رُوى لسوّار بن المُضَرِّب

« إنّى كأنّى أرى من لا حياء له ولا أمانة وَسْطَ الناس عُرْيانا »

ورُوى له أيضاً فى مادّة (ز ب ن) — ج ١٧ ص ٥٤)

« بِذَبّى الذمّ عن أحساب قومى   وزَبُّوناتِ أشوَسَ تيَّحانِ »

وضُبط (المضرّب) فى الموضعين بكسر الرآء والصواب فتحها على أنّه اسم مفعول قال الامام التّبريزىّ فى شرح القطعة التى منها هذا البيت من ديوان الحماسة « ومضرّب بفتح الرآء أى ضُرب مرّة بعد مرّة وسُمّى مضرّبا لأنه شبّبَ بامرأة فحلف أخوها ليضر بنّه بالسيف مائة ضربة فضربه فغشى عليه ثم أفاق فقال

أفقتَ وقد أنى لك أن تُفيقا   فذاك أوان أبصرت الطريقا

وكان الجهل ممّا يزدهينى   على غُلَوآئه حتّى أذوقا

فسمى مُضَرّبا لذلك » انتهى وقد ضُبط بفتح الرآء فى مادّة (ت ى ح — ج ٣ ص ٢٤١)

(تتمة) ذكر البغدادىّ فى خزانته (ج ٤ ص ١١) فى ترجمة كعب بن زهير هذه القصّة منسوبة لابنه عقبة فقال « ولكعب ابنٌ شاعر اسمه عقبة ولقبه المضرّب لأنه شبّب بامرأة فضربه أخوها بالسيف ضَرباتٍ كثيرة فلم يمت » وعليه فهو بالفتح أيضا الاّ أنّ شارح القاموس ذكر فى لقب عقبة بن كعب هذا أنه كمحدِّث ومعظّم اى بالكسر والفتح قال و بالوجهين ضُبط فى نسخة الصحاح فى باب (ل ب ب) وتعقّبه مصحّحه بأنّ الضبط بالشكل لا بالعبارة . قلنا ولا عبرة بالشكل كما لا يخفى و إن كان يُستأنس به اذا وافق وجها وكان فى نسخة تغلب عليها الصحّة .

وذكر ابن خطيب الدهشة فى تحفة ذوى الأرب مُضَرّبا والدّزهدم فنصّ على أنه بكسر الرآء ثمّ نقل أيضا عن ابى علىّ الغسّانىّ انه بالكسر قال و يقال بالفتح انتهى . فلا يبعد أن يكون مضرّب بن كعب بالضبطين أيضا و إن كان ما استند عليه شارح القاموس لا ينهض دليلا . وما ذكره البغدادىّ لا يخفى ما فيه لما فى مثل هذا الاتفاق من البعد و إن كان غير مستحيل الوقوع والظاهر انّ منشأ ذلك اشتباه الرجلين على بعض الرواة لاتفاقهما فى اللقب فنُسب لابن كعب ماوقع لأبى سوّار ولا يكون العكس لأنّ فيما ذكره التبريزىّ من شعر ابى سوّار ماذكرناه منه وما لم نذكره دلالة على انّ القصّة قصّته فهو بفتح الرآء لا غير .

ولسوّار هذا ذكرٌ فى اخبار الخوارج من كامل المبرّد وذكره فى موضع آخر (ص ٢٨٩ من طبعة ليبسيك و ج ١ ص ٣٠٠ من طبعة مصر) وورد بعد اسم ابيه فى كلتا النسختين ما نصّه (بفتح الرآء) هكذا بين قوسين فان كان كلّ ما جعل فى الكتاب بين

قوسين من كلام ابي الحسن الاخفش راويه عن مؤلّفه كما هو المشهور فهو نصّ آخر لأحد الثقات يعضد ماذكرنا .

فان قيل لم يَسُق التبريزيّ في نسب سوّار غير ابيه المضرّب ولم يبيّن اسمه افلا يجوز ان يكون هو عقبة بن كعب بعينه وسوّار ابنه وعليه فلا اشتباه بين رجلين يستدعي ماذكر . قلنا هذا لا يصحّ لانّ ذاك سعديّ من سعد بني تميم او من سعد بني كلاب على ماذكر التبريزيّ وغيره وعقبة بن كعب مُزَنيّ فهو غيره قطعاً .

(وفي مادة — ع ك ظ — ج ٩ ص ٣٢٧ س ٢١) « ابن الاعرابي اذا اشتدّ على الرجل السَّفَرُ وبعدُ قيل تَنَكَّظَ فاذا التوى عليه امره فقد تَعَكَّظ» وضُبط (وبعدُ) بضم الدال والصواب فتحها مع ضم العين لأنه فعل ماض من البُعد نقيض القُرب وهو معطوف على اشتدّ وبه ضُبط في عبارة القاموس .

(وفي مادة — ج زع — ج ٩ ص ٣٩٨) رُوي للبيد

« حُفِزَتْ وزايلها السَّرابُ كأنّها　اجزاع بِيشة أثلُها ورُضامُها »

ورُوي (حُفِرت) بالراء المهملة وصوابه بالزاي اي سِيقَتْ وحُثَّتْ . وضُبط (رُضام) بضم اوّله والصواب كسره لأنه جمع رَضْمَةٍ والمطّرد في فَعْلَة اذا لم تكن عينها ياءً فِعال بالكسر امّا فُعال بالضم والتخفيف فليس من ابنية جموع التكسير السبعة والعشرين وإنما سُمع في الفاظ سبق كلامنا عليها في مادة (ب ر أ) اوّلَ هذه الرسالة . وقد ضُبط (رِضام) بكسر اوّله في مادة (ر ض م — ج ١٥ ص ١٣٥) إلا انّ (حفزت) ضُبط فيها بالبناء للمعلوم والصواب بناؤه للمجهول لما قدّمنا .

(وفي مادة — ر ب ع — ج ٩ ص ٤٥٥) رُوي لسُحَيم بن وُثَيل الرِّياحيّ

وما ذا يَدَّرِي الشعراءُ منّي　وقد جاوزتُ حدّ الاربعينِ

وضُبط (وُثَيل) بضم ففتح مصغّراً والصواب بفتح فكسر كما ضُبط في آخر مادة (وث ل — ج ١٤ ص ٢٤٨) وقد نُصّ في القاموس على انه كأمير وقال ابن دُرَيد في كتاب الاشتقاق إنه من الوَثالة وهي الرجاحة من قولهم رجل وَثِيل بيّن الوَثالة .

(وفي مادة — ر ي ع — ج ٩ ص ٤٩٨) رُوي لطَرَفة

« تَرِيعُ الى صوت المَهِيب وتتّقي　بذي خُصَلٍ رَوْعاتِ أكلَفَ مُلْبِدِ »

وضُبط (المهيب) بفتح اوّله والصواب ضمه لأنه اسم فاعل من اهابَ بكذا اذا دعاه كما فصّله المؤلف فى موضعه واستشهد عليه بالبيت وعليه شرّاح المعلقات بل هو الألصق بالمعنى لانّ المرادأنّ هذه الناقة تريعُ اى تعطف وترجع لصوت راعيها اذا دعاها وصاح بها . امّا المَهيب بالفتح فانه اسم مفعول من هابه اذا خافه ولا يخفى ما فيه من البعد فضلاً عن انّ الرواية بخلافه .

(وفى مادة — ق م ع — ج ١٠ ص ١٦٩ س ٢٣) « وقَمِعَت الظبية قَمَعاً وتَقَمَّعَت لسَعتها القمَعة ُ ودخلت فى أنفها فحرّكت رأسها من ذلك » . وضُبط (القمعة) بتشديد الميم مع أنها رُويت مخفّفة قبل ذلك بقليل فى قوله « والقَمَعَة ُ ذُباب أزرق عظيم يدخل أُنوف الدوابّ » الخ وهو الصواب على ما فى القاموس وغيره ولا نخاله الاّ خطأً مطبعيًّا بوضع علامة التشديد مكان الفتحة .

(وفى مادة — ن ص ع — ج ١٠ ص ٢٣٣) أنشد لابى زبيد

« والدّارُ إنْ تُنئِهِمْ عنى فانّ لهم ودّى ونَصْرى اذا أعدآؤهم نَصَعُوا »

ورُوى (تنئهم) هكذا بغير نقط الحرف الثانى والصواب (تُنْئِهم) بالنون أى تُبعدهم وهو ظاهر .

(وفى مادة — ح ر ف — ج ١٠ ص ٣٨٨) رُوى قول الشاعر

« تَخالُ اُذْنَيهِ اذا تَحرّفا خافيةً أو قلمًا مُحَرّفا »

وكتب المصحّح بالحاشية « قوله اذا تحرّفا الى آخر البيت كذا بالاصل وحرّر الرواية » . قلنا البيت من شواهد شرح الرضى على الكافية استشهد به على جواز نصب كأنّ للجزءين عند أصحاب الفرّآء وروايته له

كأنّ أذنيه اذا تَشَوّفا قادمةً أو قلماً محرّفا

وأورده بهذه الرواية صاحب العقد الفريد فى باب ما اُدرك على الشعرآء والراغب الاصفهانىّ فى المحاضرات (ج ٢ ص ٣٧٩ من طبعة ١٢٨٧) والمبرّد فى الكامل (ج ٢ ص ٩٤ من طبعة مصر سنة ١٣٠٨) على أنه لحن حيث ذكروا أنّ العُمانىّ [١] دخل على الرشيد فانشده فى وصف فرس (كأنّ أذنيه) البيتَ فعلم الناسُ أنه لحَنَ ولم يهتد أحد منهم الى إصلاح البيت غير الرشيد فانه قال قل (تخال أذنيه اذا تشوّفا) .

(١) الذى فى العقد الفريد طبع بولاق (العتابى) والنسخة كثيرة التحريف .

قال المبرّد وصاحب العقد والراجز وإن كان لحن فانه أصاب التشبيه . واعترض ابن السِّيد البطليوسيّ فى حاشيته على الكامل بان هذا لا يعدّ لحناً والخلاف فى ذلك لاموضع لذكره هنا وقد فصّله البغداديّ فى خزانته (ج ٤ ص ٢٩٢ من طبعة بولاق) فارجع اليه ان شئت وانما موضع الفائدة منه انّ كلّ من روى البيت من أئمة اللغة والادب ومنهم ابن السِّيد البطليوسيّ فى مسائله روى فيه (اذا تشوَّفا) وبه يستقيم المعنى كما لا يخفى . أمّا رواية خافية بدل قادمة فقد تفرّد بها صاحب اللسان ولا إخلال فيها بالمعنى لأن مراد الشاعر تشبيه أُذنى الفرس اذا رفعهما حال تطلّعه بالريشة أو القلم المحرّف فلا فرق بين أن تكون هذه الريشة من القوادم أو من الخوافى ولعلها رواية أخرى فى البيت .

(تتمة) قال العلاّمة البغداديّ « فان قلتَ كيف أُخبر عن الاثنين بالواحد قلتُ إنّ العضوين المشتركين فى فعل واحد مع اتّفاقهما فى التسمية يجوز إفراد خبرهما لانّ حكمهما واحد وقد ذكرناه مفصلا فى باب المثنّى » انتهى . وفى شرح التبريزيّ على الحماسة أراد تخال كل واحدة من أذنيه كما قال الآخر * يا ابن التى حُذُنَّتاها باع * والحذنتان الأذنان .

بقى هنا ممّا يتعلق بالبيت ما ذكره بعضهم من ان قائله انشده بحضرة الرشيد فلحّنه أبو عمرو والأصمعيّ وقد انكره ابن هشام حيث قال فى المغنى « وهذا وهم فان أبا عمرو توفى قبل الرشيد » وتعقّبه شرّاحه بانّ هذا لا يصلح تعليلاً للوهم فانّ سبق وفاة أبى عمرو الرشيد لا ينافى حضوره مجلسه ولو غير خليفة الا أن يراد وهو خليفة لأنّ أبا عمرو توفى سنة اربع وخمسين ومائة والرشيد انما ولى الخلافة سنة سبعين ومائة كذا ذكر البغداديّ فى خزانته وسكت عنه . والذى يظهر لنا أن الصواب ما ذهب اليه ابن هشام وما تعقبه به شرّاحه لا يستقيم لأنّ ولادة الرشيد كانت فى آخر ذى الحجة سنة خمس واربعين ومائة وقيل فى مستهل المحرم سنة تسع واربعين فعلى القول الأول وافتراض اجتماعه بأبى عمرو سنة وفاته يكون سنه اذذاك ثمانى سنوات ويُستبعد ما ذكروه على من يكون فى هذا السنّ فضلا عن أن يكون له مجلس يجتمع فيه الشعراء ويحضره مثل أبى عمرو والاصمعيّ .

(وفى مادة — ذرف — ج ١١ ص ٨ س ١٢) « واستذرفَ الشيءَ

استقطره واستدرف الضرعُ دعا الى أن يُحلب ويُستقطر قال يصف ضرعا
تَسمح اذا هيجتَه مستذرِف »

ورُوى (واستدرف الضرع) بالدال المهملة وصوابه بالذال المعجمة وهو ظاهر . ومثله فى آخر المادة « والدُّرْفة نبتة » والصواب الذّرفة بالمعجمة .

(وفى مادة — و ص ف — ج ١١ ص ٢٧٢) رُوى لطَرَفة بن العبد

« إنى كفانى من أمرٍ هَمَمْتُ به جارٌ كجارِ الحُذاقِىِّ الذى اتَّصَفا »

وضُبط (كجارٍ) بالتنوين والصواب حذفه للاضافة و إقامة الوزن كما ضُبط فى مادة (ح ذ ق — ص ٣٢٤) .

(وفى مادة — ح ز ق — ج ١١ ص ٣٣١ س ١١) « الحِزْقُ والحِزْقة الجماعة من الناس والطير وغيرها » الى أن قال « والجمع الخِزَق مثل فِرقة وفِرَق » والصواب (والجمع الحزق) بالحاء المهملة لا الخاء المعجمة .

(وفى مادة — ط ل ق — ج ١٢ ص ٩٦ س ١ — ٢) « ومنه حديث علىّ عليه السلام إنّ الحَسَن مِطلاق فلم تزوجوه » . هكذا بجزم تزوجوه بلم النافية والسياق لا يقتضيه لأنّ المقام مقام نهى لا نفى . واذا جعلناها (لِمَ) الاستفهاميّة أى بكسر اللام وفتح الميم بقى الاشكال فى جزم الفعل بلا موجب نعم قد حكَوْا حذف النون من الافعال الخمسة تخفيفاً واستشهد عليه ابن هشام فى حواشى الالفيّة وابن مالك فى شرحه على كافيته بقوله عليه الصلاة والسلام « والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتّى تحابّوا » والاصل لا تدخلون ولا تؤمنون لانّ لا نافية وهى لا تعمل فى الفعل شيئا الا أنّ أئمة النحو نصّوا على أن ذلك قليل نادر مالم يقترن الفعل بنون الوقاية قال الامام ابن مالك فى الكافية

وحذفُها فى الرفع قبل نِى أتى والفكّ والادغام أيضاً ثبتا
ودون نِى فى الرفع حذفها حكَوْا نثراً ونظماً نادراً وقد روَوْا
أبيتُ أسرِى وتَبيتِى تدْلُكِى وجهكِ بالعنبر والمسك الذكى

ولو ورد فى كلام الامام رضى الله عنه لنبهوا عليه ولم يسكتوا عنه شأنهم فى كلّ قليل نادر . على أنه لا داعى لمثل هذا التعسّف بعد أن رواه ابن الاثير فى النهاية (فلا تزوجوه) بلا الناهية ولا ريب فى أن المصنّف نقله عنه فحرّفه النسّاخ .

(وفى مادة — ع ذ ق — ج ١٢ آخر ص ١٠٩) « وعَذَق الرجل بشرّ يعذِقهُ عَذْقاً وسَمَه بالفتح ورماه به » . ولا معنى للفتح هنا وانما هو (بالقبيح) قال

فى هـذه المادة من القاموس « وفلانا بشرّ أو قبيح رماه به » وبهـذا فسّر أيضا فى تاج المصادر المحفوظ بدار الكتب الازهرية بالقاهرة . بقى هنا فتح العين من مضارع عَذَق مع فتحها فى ماضيه وقياس مثله أن يكون حلقيّ العين أو اللام ولم يشذّ الا أبَى يأبَى وبعض افعال ذكرها المصنّف ليس منها هذا الفعل على أنهم نازعوا فيها كما يعلم من مراجعة مادة (أ ب ى) . وانما أوقع المصحح فى هذا تصحيف القبيح (بالفتح) فظنّه نصّا على فتح عين المضارع . والصواب (يَعْذِقه) بكسر الذال كنصّ شارح القاموس .

(وفى مادة — ع ر ق — ج ١٢ ص ١٢٠) رُوى لعوف بن الأحوص

« لقيتم من تَدَرُّئِكُمْ علينا وقتل سَراتنا اذات العَراقِى »

هكذا باثبات ألف قبل (ذات) والصواب حذفها .

(وفى مادة — ع ن ق — ج ١٢ آخر ص ١٤٤) رُوى قول الشاعر

« نَطعُنُهُمْ ما ارتَمَوْا حتّى اذا اطّعَنُوا ضارَبَ حتى اذا ما ضاربوا اعْتَنَقَا »

قلنا البيت لزُهـير بن أبى سُلمَى فى ممدوحه هَرِم بن سنان . والصواب فى (نطعنهم) يطعنهم بالمثناة التحتيّـة أوّله لأن الضـمير فيه للممدوح ويدلّ عليه قوله بعـد ذلك ضارب واعتنق . قال الاعلم الشّـنْتَمَرِىّ فى شرح ديوان زهـير « يقول اذا ارتمى الناس بالنّـبْل دخل هو تحت الرمى فجعل يطاعنهـم فاذا تطاعنوا ضارب بالسيف فاذا تضاربوا بالسيوف اعتنق قرنه والتزمه يصف أنه يزيد عليهـم فى كلّ حال من أحوال الحرب » انتهى .

وفى الوساطة للقاضى الجرجانىّ بعد إيراد بيت زهير مانصّه « قسم البيت على احوال الحرب ومراتب اللقاء ثمّ ألحق بكلّ قسم ما يليه فى المعنى الذى قصـده من تفضيل الممدوح فصار موصولا به مقرونا اليه ونحوه قول عنترة

إنْ يلحقوا أكرر وإنْ يستلحموا أشدد وإنْ نزلوا بضيق أنزلِ

فهذا كالأول فى الصنعة وإن كان انما أزوج كلّ قسم بقرينه وما هو وفقـه ولم يرض الأوّل الا بأن قسم ثمّ تقدّم عن كلّ قسم قـدَما وارتفع عليه درجة » انتهى .

وقد أجاد زهير فى ترتيب حالات الحرب لانّ أوّلها عندهم الملاقاة من بعيد ثمّ المراماة ثمّ المطاعنة ثمّ المجالدة ثمّ المعانقة فذكر منها ماوسعه بيته على الترتيب .

(وفى مادة — غ ر ق — ج ١٢ ص ١٧٥) « قال الراجز

أتبعْتُهُمْ مقلةً إنسانُها غَرِقٌ هل ما أرَى تاركٌ للعين إنسانا »

والبيت من البسيط فالصواب أن يقال قال الشاعر لا الراجز

(وفى مادة — ف ل ق — ج ١٢ ص ١٨٥) رُوى قول الشاعر

«و إن أناها ذو فِلاقٍ وحَشَنْ تُعارِضُ الكلبَ اذا الكلبُ رَشَنْ»

بالنون فى (أناها) والصواب (أتاها) بالمثنّاة الفوقيّة وهو ظاهر و به الرواية فى مادة (ح ش ن — ج ١٦ ص ٢٧٤).

(وفى هذه المادة ص ١٨٦) رُوى لأبى حَيّة النُّمَيْرِىّ

«وقالت إنها الفَلَقَى فأطْلِقْ على النَّقدَ الذى معك الصِّرارا»

بنصب (النقد) والصواب جرّه بعلى وهو ظاهر أيضا.

(وفى مادة — أ ف ل — ج ١٣ ص ١٨) رُوى لأبى زيد

«أبو شَتِيمَيْنِ من حَصّاءَ قد أفِلَتْ كأنَّ أطباءَها فى رُفغها رُقَعُ»

والصواب (أبو زُبَيْد) بالباء الموحّدة بعد الزاى تصغير زَبْد بالفتح بمعنى العطاء كما نصّ عليه ابن دُريد فى كتاب الاشتقاق وهو حَرْمَلة الطائىّ والبيت من قصيدة له فى وصف الاسد أنشدها بين يدى سيّدنا عثمان بن عفّان رضى الله عنه وقد وقفت عليها تامّة ولكنّها كثيرة التحريف ولولا ذلك لذكرتها هنا لنُدرة وجودها.

(وفى مادة — ب ز ل — ج ١٣ ص ٥٥) رُوى لزُهَيْر

«سعى ساعيا غَيظُ بنُ مُرَّةَ بعدما تَبَزَّلَ ما بين العَشيرة بالدم»

وضُبط (غيظ) بالرفع والصواب جرّه للاضافة الى الساعيَيْن وكذلك (ابن) لانه نعت له و به ضُبط فى مادة (س ع ى — ج ١٩ ص ١٠٨)

(وفى مادة — ب و ل — ج ١٣ ص ٧٩) رُوى لزهير أيضا

«لقد باليتُ مَظعَنَ أمّ أوفى ولكن أمُّ أوْفى لا تبانى»

ورُوى (مطعن) بالطاء المهملة والصواب بالظاء المعجمة أى إنى كرهت سيرها وذهابها يريد فراقها. ورُوى (تبانى) بالنون والصواب تبالى باللام ليصحّ معنى البيت وحسبك قول المؤلف فى تفسيره «باليت كرهت ولا تبالى لا تكره» وهو من أبيات لاميّة قالها زهير فى امرأته أمّ أوفى لمّا ندم على تطليقها أولها

لعَمْرُكَ والخطوب مغيّرات وفى طول المعاشرة التّقالى

(وفى مادة — ح ث ل — ج ١٣ ص ١٥٠) رُوى لمتمّم

« وأرْمَلةٍ تسعى باشعثَ مُحثَلٍ كفَرْخِ الحُبارَى رِيشُه قد تَصوَّعا »

بضمّ الرآء من (أرملة) والصواب إسكانها وهو ظاهر .

(وفى مادة — ح ف أ ل — ج ١٣ ص ١٦٩ س ١٥) « وهـذا كله قول سيبويه وقد تقسدم ذكره فى حفل » والصواب (تقدّم) باسقاط السين وهو ظاهر أيضا .

(وفى مادة — ح و ل — ج ١٣) تكرر ذكر (اللبد) مضبوطا بضمّ أوله والصواب كسره

(وفي مادة — خ ى ل — ج ١٣ ص ٢٤٧) رُوى قول الشاعر

« وثالثنا فى الحِلْف كل مُهنّدٍ لِمَا يُرْمَ من صمّ العظام به خالى

ولا وجه لجزم (يُرْمَى) والصواب (لما رِيمَ) وهى رواية علم الدين السخاوىّ فى سفر السعاة والبلوىّ فى ألف باءٓ وهو من رام يروم بُنى على مالم يسمّ فاعله .

(وفى مادة — س ر ل — ج ١٣ ص ٣٥٦) « ويحتجّ على ترك صرفه بقول ابن مقبل

ابى دونها ذَبٌّ الرِّياد كأنه فتًى فارسىٌّ فى سراويلِ رامحِ »

ورُسم (أبى) هكذا بغير نقط وكتب المصحّح بالحاشية « تقدم فى ترجمة رود بلفظ يمشى بها وحرّر الرواية » . قلنا صوابه (أتى) بالمثنّاة الفوقيّة ويُروى (يمشّى بها) ويُروى أيضا (يَرُودُ بها) كما أثبته العلاّمة البغدادىّ فى خزانته .

بقى هنا ضبطهم (سراويل) مجرورا بالكسرة وجرّ (رامح) للاضافة اليه وهو خطأ من وجهين أمّا الاوّل فلأنّهم استشهدوا بالبيت على منع صرف سراويل كما ترى وروايته بالاضافة لا يظهر بها وجه الاستشهاد . وأمّا الثانى فلأنه يصف ثوْراً وحشيّا وعبّر عنه بذَبّ الرياد والضمير فى دونها يعود لانثاه وشبّه ماعلى قوائمه من الشعر بالسراويل وهو من لباس الفُرْس ولهذا قال (فتى فارسىّ فى سراويل) وشبّه قرنه بالرُّمح ولهـذا قال(رامح) أى ذو رمح ففتى خبر كانّ وفارسى نعت له ورامح نعت ثان له فيكون صواب الرواية فى البيت

فتًى فارسىٌّ فى سراويلَ رامحُ

بجرّ سراويل بالفتحة لكونه ممنوعاً من الصرف وبرفع رامح . وقد ضُبط البيت محرّفا

أيضاً فى مادة (ذ ب ب ــ ج ١ ص ٣٦٧) ومادة (ر و د ــ ج ٤ ص ١٧٠) .

(وفى مادة ــ س ف ل ــ ج ١٣ ص ٣٥٩) رُوى قول الشاعر

« تَوَاكَلَهَا الأزمانُ حتّى أَجَأْنَها الى جَلَدٍ منها قليلِ الأسافِلِ »

وضُبط (أجأنها) باسكان الجيم وفتح الهمزة التى بعدها وهو خطأ بيّن مفسد للمعنى والوزن والصواب (أَجَانَها) بفتح الجيم واسكان الهمزة أى جئن بها فلمّا عُدِّى الفعل بالهمزة تعدّى للمفعول بلا واسطة .

(وفى مادة ــ ط ل ل ــ ج ١٣ ص ٤٣٣) رُوى لغُوَيَّة بن سُلمى

« ألا نادَتْ أُمامَةُ باحتمالِ لتحزُنَنى فلابِكِ لا أُبالِى
فسيرى ما بَدا لكِ أو أقيمى فأيّاً ما أتيتِ فعن يقال
وكيف تَرُوعُنِى امرأةٌ بِبَيْنٍ حياتى بعد فارسِ ذى طِلالِ »

وكتب المصحّح بالحاشية « قوله فعن يقال هكذا رسم فى الأصل ولم نعثر عليه فى غير هذا الموضع ولعلّه فعير قالى فليحرّر » . قلنا الأظهر أنه (فعن تقالِ) بحذف يائه أو (فعن تقالى) باثباتها إلاّ أنّ المنقوص المنوّن اذا وقف عليه ولم يكن منصوبا فالأولى حذف يائه وهو الموافق أيضاً لما رُسم فى البيت .

(وفى مادة ــ ع ى ل ــ ج ١٣ ص ٥١٦) « ويقال للعائر عالَك عاليا كقولك لَعاً لك عاليا يدعى له بالاقالة » . ورُوى (العائر) بالهمز وانّما هو (العاثر) بالثاء المثلّثة كما يفهم من سياق العبارة ومن الاستشهاد عليها بقول الشاعر

أخاكَ الذى إنْ زَلَّتِ النَّعلُ لم يَقُلْ تَعِسْتَ ولكن قال عاً لك عاليا

(وفى مادة ــ غ ل ل ــ ج ١٤ ص ١٥ س ١٤) « والغِلالة شعار يلبس تحت الثوب نه لا يُتغلَّلُ فيها أى يُدْخل » والصواب (لأنه يتغلّل) وهو ظاهر .

(وفى مادة ــ ف ى ل ــ ج ١٤ ص ٥١) رُوى لطرفة

« يَشُقُّ حَبابَ الماءِ حَيْزُومُها به كما قَسَمَ التُّرْبَ المُفايِلُ باليَدِ »

ورُوى (به) بتذكير الضمير والبيت فى وصف سفينة يشقّ صدرُها بها الماء فالصواب أن يقال (بها) وبه وردت الرواية فى شروح المعلّقات .

(وفى مادة — ك ل ل — ج ١٤ ص ١١٦) رُوى قوله

« من كُلِّ محفوفٍ بظِلٍّ عِصِيُّه   رَوَحٌ عليه كِلَّةٌ وقِرامُها

باضافة ظلّ الى العصىّ ورواية (رَوَح) بالتحريك والحاء المهملة وقد أصبح البيت بهذه الرواية من المعمّيات وصوابه

من كلّ محفوف يُظِلُّ عِصِيَّهُ   زَوْجٌ عليه كلّة وقرامها

يعنى من كلّ هودج محفوف أى مُغطّى يُظِلّ عيدانه زَوْجٌ بفتح الزاى وإسكان الواو وبالجيم آخره وهو النَّمَط يُطرح على الهودج . وبهذه الرواية رُوى البيت فى مادّة (زوج — ج ٣ ص ١١٨) وهو للَبِيد .

(وفى مادة — ن ض ل — ج ١٤ ص ١٨٩) رُوى للَبِيد

« فانتضلنا وابنُ سَلمى قاعدٌ   كعَتِيقِ الطيرُ يُغضَى ويُجَلْ »

وضُبط (الطير) بالرفع والصواب جرّه للاضافة . ورُوى (يُغضَى) بالبناء للمجهول والصواب بناؤه للمعلوم كما رُوى فى مادّة (غ ض و — ص ٣٦٤) وفسّره المؤلّف بقوله « يعنى يُغْضِى الجفونَ مرّةً ويُجَلِّى مرّةً » .

(وفى مادة — و أ ل — ج ١٤ ص ٢٤١) رُوى لأبى ذُؤَيب

« أَدانَ وأنباهُ الأوّلُونْ   بأنَّ المُدانَ مَلِىٌّ وَفِىّ »

ورُوى بتخفيف الهمزة التى بعد الباء من (أنباه) والصواب همزه لتصحيح الوزن لأنّ الهمزة واقعة فى موضع الفاء من (فعولن) وحذفها المسمّى بالثَّلم لايدخل إلاّ فى فعولن الواقع أوّل البيت أو الواقع اوّل العجز ولكن على خلاف بينهم فى تجويزه .

وضُبط (الأوّلون) بسكون النون وهو مخلّ بالوزن أيضا لانّ العروض المقبوضة من المتقارب وهى التى حذفت منها نون فعولن تبقى على (فعولُ) بتحريك اللام فالصواب تحريك النون بالفتح .

وقد وقع لهم مثل هذا فى مادة (ب خ خ — ج ٣ ص ٤٨٣) حيث رُوى قول الشاعر

« رَوَافِدُهُ أكرم الرافداتْ   بَخٍ لك بَخٍ لبحرٍ خِضَمّْ »

بسكون آخر العروض والصواب تحريكه بالكسر . ومثله ما رُوى لكُثَيِّر فى مادة (ف ر ق — ج ١٢ ص ١٧٩)

« وذِفرَى كَكاهل ذِيخ الخَلِيفْ أصاب فَرِيقَةَ ليلٍ فعاثا »

بسكون آخر العروض أيضا . ومثله ما رُوى للنابغة الجَعْدىّ فى مادة (أ ن س — ج ٧ ص ٣١٢)

« بآنَسةٍ غير أُنس القِرافْ تُخَلِّطُ باللِينِ منها شِماسا »

بالسكون أيضا . وفى البيت خطأ آخر وهو ضبطهم (بآنَسة) بفتح النون والصواب كسرها والمراد بها الجارية الطيّبة الحديث .

وهو كثير فى الكتاب ينبغى التنبّه له وللاستاذ اليازجىّ كلام فى تحقيق هذا المقام أورده فيما كتبه على مادة (و أ د) من فصول أغلاط اللسان التى نشرها فى ضيائه فليراجع فى ج ٦ ص ١٩٦) .

٨ (وفى مادة – أ ت م — ج ١٤ ص ٢٦٩) رُوى لأبى حَيَّة النميرىّ

« رَمَتْهُ أناةٌ من رَبيعة عامر نَؤُوم الضُّحَى فى مَأْتَمٍ أىّ مأتم »

وضُبط (نَؤوم) بالجرّ والصواب رفعه لأنّه نعت لأناة وقد ضُبط بالرفع فى مادة (و ن ى — ج ٢٠ ص ٢٩٨) إلاّ أنّه رُوى هناك بتشديد الميم والصواب تخفيفها .

٩ (وفى هذه الصفحة) رُوى لزيد الخيل

« أفى كلّ عام مأتم تَنعَثونه على محمرٍ ثوّبْتموه ومارضا »

وكتب المصحّح «قوله تنعثونه الخ هكذا فى الأصل على هذه الصورة وهو يحتمل تبعثونه او تنعتونه وعلى الجملة فليحرّر البيت» . قلنا الصواب (تبعثونه) بالباء الموحّدة قبل العين والثاء المثلثة بعدها كما فى كتاب سيبويه وخزانة الأدب للبغدادىّ وفسّره بتهيّجونه وتحرّكونه . وفى البيت رواية اخرى لا توافق ما رُسم هنا وهى (تجمعونه) رواها ابو علىّ القالى فى اماليه .

١٠ (وفى مادة — ج م م — ج ١٤ ص ٣٧٦) رُوى لزُهير

« وكنتُ اذا ماجئتُ يوماً لحاجةٍ مَضَتْ وأَجَمَّتْ حاجةُ الغَدِ ما تحلوا »

ورُوى (تحلوا) هكذا بالحاء المهملة وبالالف آخره ولا يخفى أنّ الالف لا محلّ لها هنا كما أنّ الرواية بالمهملة لا معنى لها لانّه يقول إننى كنت إذا جئت لحاجة مضت تلك الحاجة وانقضت وقوله أجمّت حاجة الغد أى دنت وحان وقوعها فوصفها

بعد ذلك بأنّها لاتحلو لا يظهر وجهه . والصواب (لاتخلو) بالمعجمة قال الأعلم الشّنتمرىّ فى شرحه على الديوان قوله لاتخلو أى لايخلو الانسان من حاجة ماتراخت مدّته ولم يُرد بالغد اليوم الذى بعد يومه خاصّة وإنّما هو كناية عمّا يستأنف من زمانه .

(وفى هذه الصفحة) رُوِى قوله « الى مُطمئنّ البِرّ لايتجَمجَم »

وكتب المصحّح « قوله الى مطمئن الخ صدره كما فى معلّقة زهير * ومن يوف لم يذمم ومن يهد قلبه * » . قلنا الرواية المشهورة التى عليها شرّاح المعلّقات (لايُذمَمْ) وهى التى أثبتها المصحّح بالحاشية فى مادّة (ف ض و — ج ٢٠ ص ١٦)

(وفي مادة — ح ل م — ج ١٥ ص ٣٧) رُوِى للوليد بن عُقبة

« لك الويلات أقحِمها عليهم فخير الطالبى التِرَهُ الغَشُوم »

ولا وجه لحذف النون من الطالبين على هذه الرواية كما لا معنى للتِرَه والصواب (الطالبى التِّرَةِ) أى الثأر .

(وفي آخر مادة — ر ق م — ج ١٥ ص ١٤٢) « والرَّقيمُ فرس حَرام بن وابصة » وكتب المصحّح بالحاشية « قوله حرام بن وابصة كذا هو بهذا الضبط وبالراء المهملة فى الأصل والمحكم والتكملة » . قلنا الذى فى مادة (ر ق م) من القاموس وكتاب أسماء خيل العرب وفرسانها لابى عبد الله محمد بن زياد الاعرابىّ حِزام بكسر أوّله وبالزاى بضبط القلم فقط فى كليهما .

(وفى مادة — ر ك م — ج ١٥ ص ١٤٣ س ٧) « ومُرْتَكَمُ الطريق بفتح الكاف جادّته ومَحَجّته » والصواب (ومرتكمُ) بحذف التنوين للاضافة .

(وفي مادة — س ه م — ج ١٥ ص ٢٠١) رُوِى للعجّاج

« فهى كرِعديد الكَثِيب الأهيَمِ ولم يُلِحها حَزَنٌ على ابْنُمِ
ولا أبٍ ولا أخٍ فتَسهَم »

وضُبط (ابنم) بضمّ النون والصواب كسرها كما ضبط فى مادّة (ل وح — ج ٣ ص ٤٢١) لأنّها فيه تابعة للميم فى حركاتها فتضمّ فى الرفع وتفتح فى النصب

وتكسر فى الجرّ وأصله ابن فلمّا زيدت فيه الميم أعرب من مكانين . وبعضهم يقتصر فى إعرابه على مكان واحد فيعرب الميم لأنها صارت آخر الاسم إلاّ أنّه يدع النون مفتوحة على كلّ حال فضمّها هنا خطأ على كلتا اللغتين .

(وفى مادة — س و م — ج ١٥ ص ٢٠٥) « قال الراجز

غلام رماه الله بالحُسْن يافعا له سِيمَاءٌ لا تَشُقُّ على البصر »

والبيت من الطويل لا من الرجز فالصواب أن يقال قال الشاعر لا الراجز .

بقى هنا استشهاد المصنّف بالبيت على أنّ (سيماء) بالمدّ لغة فى (سِيمَا) بالقصر ولا يخلو هذا الاستشهاد من نظر لأن السِيما بالقصر ساكنة الياء وأصلها واو قلبت ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فمقتضى ذلك أن تكون (سيماء) الممدودة ساكنة الياء أيضا وهو مانصّ عليه صاحب القاموس وعليه يكون البيت مكسورا ولا يصحّ وزنه الاّ بتحريك الياء منها بقبض فعولن [(١)] كما ضبطت فى البيت هنا وفى أمالى القالىّ (ج ١ ص ٢٤٢) ولم نجد أحداً نصّ على فتح هذه الياء . والذى رواه الجوهرىّ ونقله عنه المصنّف بعد سطرين (له سِيمِياء لا تشقّ على البصر) وهى رواية المبرّد أيضا فى كامله (ج ١ ص ١٤) من طبعة مصر سنة ١٣٠٨ الاّ أنّ هذه الرواية لا يصحّ بها الاستشهاد على ما أراده المصنّف ولا يستقيم مراده الاّ بعد الوقوف على نصّ صريح فى تحريك الياء من (سيماء) وهو مالم نقف عليه كما قدّمنا ولا نخال أحداذكره والله أعلم .

(تتمة) رَوى صدر هذا البيت بهذه الرواية المصنّف والجوهرىّ والقالىّ فى أماليه والمبرّد فى كامله وأنكرها أبو القاسم علىّ بن حمزة البصرىّ فيما كتبه على أوهام المبرّد فقال « سمعت أبا رياش رضى الله عنه يقول لا يروى بيت ابن عنقاء الفزارىّ غلام رماه الله بالحسن الاّ أعمى البصيرة لأنّ الحسن مولود وإنّما الرواية بالخير » انتهى .

(وفى مادة — و س م — ج ١٦ ص ١٢٢ س ١٤) « وأرض مَوْسومة أصابها الوَسْمِيُّ وهو مطر يكون بعد الخَرَفىّ فى البرد ثم يتبعه الوَلْىُ فى صميم الشتاء ثمّ يتبعه الرِّبْعىّ » . وضُبط (الولى) بفتح فسكون على أنّه مصدر وُلِيَت الارض

---

(١) ويقابله فى البيت (له س) وقد يقال كيف يكون ذلك وليس بعد الهاء حرف ساكن يقابل الواو فى (فعول) والجواب ان هاء الضمير متى وقعت بين متحركين توصل بعد الضم بالواو وبعد الكسر بالياء على ماهو مقرر فى علم التجويد .

أى سُقيت الوَلِىّ . ومقتضى سياق العبارة أن المراد هنا الاسم لا المصدر بدليل ذكر الوسمىّ ومابعده من أسماء المطر فالصواب أن يقال فيه (الوَلِىّ) على زنة فَعِيل وهو المطر الذى يلى الوسمىّ كما يُعلم ذلك من مراجعة مادّة (و ل ى) .

(وفى مادة — أ ر ن — ج ١٦ ص ١٥٣) رُوى لطَرَفة

« أُمُون كألواح الإران نَسأتُها على لاحبٍ كأنه ظهر بُرْجُد »

وضُبط (أمون) بضمّ أوّله والصواب فتحه وهو فَعُول بمعنى مفعولة يقال ناقة أَمُون اذا كانت مأمونة العِثار والإعياء كما يقال رَكُوب للمركوبة .

(وفى مادة — ح ب ن — ج ١٦ ص ٢٦٠) رُوى لأبى العلاء المعرّى

« يَتَكَنَّى أبو الوفاء رجال ماعلمتُ الوفاء الاّ طريحا
وأبو جَعْدَةٍ ذُؤالةُ مَنْ جعدةُ لازال لازما تبريحا
وابنَ عِرْسٍ عرفتُ وابن بَرِيحٍ ثمّ عِرْساً جهامة فبريحا »

ورُوى (جهامة) هكذا بالالف والميم بعد الهاء وهو تحريف من النُّسّاخ لامعنى له هنا والصواب (جَهِلْتُهُ وبريحا) كما يقتضيه السياق وبه رُوى فى لزوم مالا يلزم .

(وفى مادة — س و س ن — ج ١٧ ص ٩٤ س ٩) « السَّوْسَنُ نُبت أعجمىّ معرّب الخ » . بضمّ النون من (نبت) والصواب بفتح فسكون كما لايخفى .

(وفى مادة — ع ر ن — ج ١٧ ص ١٥٥) رُوى لامرئ القيس

« كأنّ ثَبيراً فى عرانين وَدْقِهِ من السَّيل والغُثّاء فَلْكَةُ مِغْزَلِ »

والغثاء مايحمله السيل من كُسار العيدان وحُطام النبت يقال بتشديد الثاء وتخفيفها . وقد ضبط فى البيت بالأول والمنقول عن ابن النحاس أنّ الوجه ضبطه فى هذا البيت بالتخفيف على مافيه من الزحاف وبه جزم أبو العلاء المعرّى فى رسالة الغفران فالضبط على هذا مخالف للرواية وإن لم يعدّ خطأً لغويًّا .

بقى الكلام فى صنيع المؤلّف فى البيت فانّه لفّقه من بيتين لامرئ القيس هما

كأنّ ثبيراً فى عرانين وَبْلِهِ كبير أناس فى بجاد مُزَمَّلِ
كأنّ ذُرَى رأس المُجَيْمِرِ غُدْوَةً من السيل والغثاء فلكة مغزل

فجعل عجز الثانى عجزاً للاوّل وروى (ودقه) بدل وبله وانّما هو فى رواية أخرى للاصمعىّ نصّها (كأنّ أَبَاناً فى أفانين ودقه). وذكر شرّاح المعلّقات أنّ الاصمعىّ

كان يروى البيت الثانى (كانّ طَمِيَّةَ المجيمر غـدوة) وبها رواه المؤلّف فى مادة (ط م و — ج ١٩ ص ٢٣٩) .

(تتمة) مثل هذا التلفيق من شعر شاعر واحد سائغ للمصنّفين على ما ذكر وايفعلونه قصداً لسبب من الاسباب الآتى بيانها . قال العلاّمة البغدادىّ فى شرح شواهد شرح التحفة الوردية لناظمها العلاّمة زين الدين عمر بن الوردى عند الـكلام على قول الشاعر

وذَكَرَتْ تَقْتُدَ بَرْدَ مائها　　وَعَتكُ البولِ على أنسائها

إنّـه من شواهد سيبويه وإنه مركّب من بيتين ثم قال بعد أن أورد الرجز الذى منه البيتان مانصّـه « واعلم أنّ مثل هـذا يقال له تركيب بيت من بيتين وهو شائع عنـد المصنّفين فى الاستشهاد يفعلونه قصداً إما لأنّ المعنى متفرق فى أبيات وإما لأنّ فى أحد المصراعين قلاقة معنى أو لغة وإما لغير ذلك فيختصرونه او ينتخبونه كما فعل سيبويه هنا وكما صنع الجوهرىّ فى قول ابى وجزة ايضا وتبعه الرضى

العاطفون تَحِينَ مامن عاطفٍ　　والمُطْعمون زمانَ أين المُطْعِمُ

وكما فعل المبرّد فى شعر الجُمَيْح الأسديّ وقبل الجوهريّ وتبعـه أكثر النحويين منهم ابن هشام فى المغنى

حاشا أبا ثوبان إنّ به　　ضَنًّـا على المَلْحاة والشتم

وأصله

حاشا أبا ثوبان إنّ أبا　　ثوبان ليس ببُكْمَـةٍ فَدَم
عمرو بن عبد الله إنّ به　　ضَـنًّا على الملحاة والشتم

وكما فعل ابن الشجرىّ فى نظم عمر بن أبى ربيعة

وناهدة الثديين قلت لها اتّكى　　فقالت على اسم الله أمرك طاعة

وأصله

وناهدة الثـديين قلت لها اتّـكى　　على الرَّمْـل من جَبَّـانةٍ لم توسَّد (١)
فقالت على اسم الله أمرك طاعة　　وإن كنتُ قد كُـلِّفتُ مالم أُعَوَّد

وهو كثير ولو سردته لطال وأورث الملال » انتهى كلام البغدادىّ وقد ذكره أيضا فى خزانته باختلاف يسير (ج ٢ ص ١٥٠) . وأصـل البيت الذى ركّبه الجوهرىّ من

---

(١) الجبانة الصحراء والارض المستوية في ارتفاع ورواية الجاحظ فى المحاسن والاضـداد (على الرمل من ديمومة لم توسد) وهى الفلاة الواسعة .

قول أبى وجزة على ماذكره المصنّف فى مادة (ع ط ف — ج ١١ ص ١٥٦) نقلا عن ابن برّىّ

العاطفون تَحِينَ مامن عاطفٍ والمنعمون يداً اذا ماأنعموا
واللاحقون جِفانَهم قمعَ الذُّرَى والمطعمون زمانَ أين المطعم

ولايخفى مافى قوله (والمنعمون يداً اذا ماأنعموا) من القلق فى المعنى وقد روى المؤلف فى مادة (ح ى ن — ج ١٦ ص ٢٩١) والمُسْبِغون يداً والمعنى عليه ظاهر . وكأنّ الجوهرىّ لم يطّلع على هذه الرواية فحمله مافى الرواية الأولى على هذا التركيب والله أعلم .

(وفى مادة — أى ى — ج ١٨ ص ٦٧) رُوى قول الشاعر

« سقته إياةُ الشمس إلاّ لِثاتِهِ أُسِفّ ولم يُكْدَمْ عليه بإثمِدِ »

وروى (يكمد) بالمثنّاة التحتيّة أوّله مبنيًّا للمجهول وبتقديم الميم على الدال والصواب (تَكْدِمْ) بالبناء للمعلوم أى أُسِفّ بإثمد ولم تكدم هى عليه يعنى تعضّ . والبيت من معلّقة طرَفة بن العبد يصف به ثغر محبوبته فيقول كأنّ الشمس أعارته ضوءها إلاّ لثاته لأنّ نساء العرب كنّ يذررن الاثمد على الشفاه واللثات ليكون ذلك أشدّ للمعان الأسنان . وليس فى البيت رواية أخرى غير ماذكرنا وبها رُوى فى باب الالف اللّينة . وجاء فى شرح القاموس بلفظ (ولم تكرم) وهو تحريف (تكدم) كمالايخفى .

(وفى مادة — ب ك ى — ج ١٨ ص ٨٩) رُوى لبعض نساء العرب فى تأخيذ الرجال

« أَخَذْتُهُ فى دُبّاء . مُمَلّاءٍ من الماء . مُعَلّقٍ بترشاء . فلا يزال فى عِشاء . وعينه فى تِبكاء » .

ثمّ قال المصنف بعد أن تكلم على كسر أوّل تمشاء وتبكاء « وهذه الأُخْذَة قد يجوز أن تكون كلها شعراً فاذا كان كذلك فهو من منهوك المنسرح وبيته

* صَبْراً بنى عبد الدار * » .

قلنا وعلى هذا فرواية (فلا يزال) باثبات الالف لايستقيم بها الوزن بل ولا الإعراب لأنّ لا هنا جازمة ووزن الموقوف المنهوك من هذا البحر (مستفعلن مفعولات) فالصواب (فلا يَزَلْ فى عِشاء) ويكون وزنه (مفاعلن مفعولات) أى بخبن مستفعلن فيصير

متفعلن فينقل الى مفاعلن . وقد وقع هذا الخطأ أيضا فى مادة (د ب ى — ج ١٨ ص ٢٧٣) .

(تتمّة) الأُخْذة بضمّ فسكون رُقْية كالسحر زعموا أنّ نساء العرب كنّ يصرفن بها أزواجهنّ عن غيرهنّ وتطلق أيضا على خرزة كانت تُتّخذ لذلك والظاهر أنّ التأخيذ هو مايسمّيه عامّة المصريّين اليوم (بالشّبْشِبة) أو شيء قريب منها . ومن تلك الأُخَذ قولهن « أَخَذْتُهُ بالقَطْنَسة بالثّوباء والعَطْسة » وقولهنّ « ياقَبَلة اقبليه ويا كَرار كُرّيه ويا همْرة اهمريه إن أقبلَ فسُرّيه وإن أدبر فضُرّيه » قال المصنّف فى مادّة (ق ب ل) « هكذا جاء الكلام وإن كان ملحونا لأنّ العرب تُجرى الأمثال على ماجاءت به وقد يجوز أن يكون عنى بكَرارِ الكَرّة فأنث لذلك » .

(وفى مادة — ب ه و — ج ١٨ ص ١٠٦ س ٧) « ومنه قولهم إنّ المِعْزَى تَبْهى ولا تُبنى وهو تُفعِل من البَهْو وذلك إنها تصعَدُ على الاخبيةِ » الخ . ورُوى بسكون آخر (تصعد) والصواب ضمّه وهو ظاهر .

(وفى مادة — ث ب و — ج ١٨ ص ١١٦ س ٤) « الثُّبَةُ العُصبة من الفُرسان والجمع ثُباتٍ » بجرّ (ثبات) والوجه الرفع وهو ظاهر أيضا .

(وفى مادة — خ س و — ج ١٨ ص ٢٤٩ س ١٨ — ١٩) « أراد أن هذا لفرس يَعْدُو على خَمْسٍ من الأُتُن فيطردها » ورُوى (لفرس) والصواب الفرس بالالف فى أوّله .

(وفى مادة — دل و — ج ١٨ ص ٢٩١ س ١٣) « والدالِيَةُ المَنْجَنُون وقليل المنجنون تُديرَها البقرةُ والناعُورة يديرها الماء » . ورُوى (قليل) هكذا بلامين والصواب (قِيلَ) كما لايخفى . ورُوى (تديرَها) بالنصب ولا وجه له وإنما الوجه الرفع لتجرّد الفعل من موجبات غيره .

(وفى مادة — د م ى — ج ١٨ ص ٢٩٤) رُوى للامام علىّ بن أبى طالب عليه السلام

« لِمَنْ رايةٌ سوداءُ يخفِق ظلُّها اذا قيل قَدِّمْها حُصَينُ تقدّما

ويوردها للطعن حتى يعلها حياض المنايا تقطر الموت والدما»

وروى (حصين) بالصاد المهملة والصواب أنه بالمعجمة كما أورده المؤلف فى مادة (ح ض ن — ج ١٦ ص ٢٨٠) واستشهد عليه هناك بالبيتين وذكره صاحب القاموس فى هذه المادة أيضا وهو الحضين بن المنذر صاحب راية الامام يوم صفين. وأما الحصين بالمهملة فذاك ابن الحمام المرّىّ القائل

تأخرت أستبقى الحياة فلم أجد لنفسى حياة مثل أن أتقدما

فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على أقدامنا تقطر الدما

نفلق هاماً من رجال أعزة علينا وهم كانوا أعق وأظلما

وكثيرا مايقع تصحيف الحضين بن المنذر بالحصين فى كتب الادب المطبوعة كالعقد الفريد وغيره لاسيما عند رواية بيتى الامام والظاهر أن منشأ هذا الاشتباه اتفاق الاسمين فى الرسم والمقطوعين فى البحر والقافية فظنوهما من قصيدة واحدة لشاعر واحد ولم ينتبهوا الى قائل الشعر والمقول فيه فخلطوا بينهما .

(تتمة) هذان البيتان مما ثبت من الشعر للامام عليه السلام ونقل المصنف وصاحب القاموس فى مادة (ود ق) عن أبى عثمان المازنى أنه لم يصح عنه الا قوله

تلكم قريش تمنانى لتقتلنى فلا وربك ما بروا ولا ظفروا

فان هلكت فرهن ذمتى لهم بذات ودقين لايعفو لها أثر (١)

وهو وإن صوبه الزمخشرى فجمهور أئمة الادب على خلافه وقد كنت عنيت بتحقيق ماثبت من شعره وما لم يثبت خصوصا ماجاء فى الديوان المنسوب اليه ثم عاقتنى العوائق عنه .

(وفى مادة - د و و - ج ١٨ ص ٣٠٦) روى ليزيد بن الحكم الثقفى فى الكلام على ادّوى بمعنى أكل الدواية وهى القشرة التى تعلو اللبن والمرق

« بدا منك غش طالما قد كتمته كما كتمت داء ابنها أم مدوى »

ثم قال المصنف « وذلك ان خاطبة من الأعراب خطبت على ابنها جارية فجاءت أمها الى أم الغلام لتنظر اليه فدخل الغلام فقال أأدوى يا أمى فقالت اللحام معلق بعمود البيت أرادت بذلك كتمان زلة الابن وسوء عادته » انتهى . فمقتضى سياق الكلام

(١) ويروى (بذات روقين) والمعنى واحد والمراد الداهية العظيمة .

أن يكون (اللجام) بالجيم لا الحاء المهملة لانها أرادت إظهاره للمرأة أنه صاحب خيل وركوب .

وفى المرصّع لابن الاثير ما نصّه « أمّ مُدَّوِى يضرب بها المثل لمن يُورّى بالشئ عن غيره و يكنى به عنه وأصله أن امرأة من العرب خطبت على ابنها جارية فجاءت أمها الى أمّ الغلام لتنظر اليه فدخل الغلام فقال لامه أدّوِى فقالت له اللجام معلّق بعمود البيت والسرج فى جانبه فاظهرت أن ابنها أراد أداة الفرس للركوب فكتمت بذلك زلّة ابنها عن الخاطبة » انتهى ومثله فى المزهر للسيوطى (ج ١ ص ٢٧٢) من النسخة المطبوعة ببولاق .

(وفى مادة ش ر ى — ج ١٩ ص ١٥٨ س ١٧) « وشَرِىَ الفرس فى سيره واستشرَى أى لجَّ فهو فَرِسٌ شَرِىٌّ » . وضُبط (فَرِس) بكسر الراء توهما أنه نعت على فَعِل والصواب فتحها لأن المراد أن الفرس اذا شَرِىَ قيل له شَرِىٌّ فهو منعوت لا نعت .

(وفى مادة — ص غ و — ج ١٩ ص ١٩٤) روى لذى الرُّمّة يصف ناقته

« تُصغِى اذا شدَّها بالكَوْر جانحةً حتى اذا ما استوى فى غَرْزها تَثِبُ »

وضُبط (الكَور) بفتح أوّله والمراد به فى البيت الرحل وقد نصّ أئمة اللغة على ضمه اذا كان بهذا المعنى ومنهم المؤلّف فى أول مادة (ك ور — ج ٦ ص ٤٧١) بل نقل عن ابن الاثير أن كثيرا من الناس يخطئون فى فتح الكاف منه .

(وفى مادة — ع د و — ج ١٩ ص ٢٦١ س ٢٤) « ولم يأت فِعَلٌ صفة الا قومٌ عِدًى ومكانٌ سِوًى » الخ والصواب قومٌ بالتنوين كما ضُبط (مكان) لانهما غير مضافين بل ما بعد كلّ واحد منهما نعت له . و بعكسه فى مادة (ح ن ظ ب) « أعددتُ للذئب ولَيْلِ الحارسِ » بتنوين ليل والصواب حذف تنوينه للاضافة و إقامة الوزن . ومثله فى مادة (ر غ غ) « الرَّغيغَةُ طعام » وفى (ر ف غ) « دقيقةً الأَرْفاغ ضخماء الرُّكَبْ » بتنوين الرغيغة والدقيقة مع (ال) فى الاولى والاضافة فى الثانية وكلّه ظاهر .

ومثله كثير فى الكتاب نبّهت على بعضه فيما سبق وتركت سائره لظهوره .

(وفى مادة — غ ر و — ج ١٩ ص ٣٥٨) رُوى لخطام المجاشعى

« أهل عرفتَ الدار بالغَرِيَّينْ لم يَبْقَ من آى بها يُحلَّيْنْ
غير خِطامٍ ورَمادٍ كِنْفَينْ وصالياتٍ كَكَما يؤَثْفَيْنْ »

ورُوى (خطام) فى البيت بكسر أوّله و بالخاء المعجمة وكتب المصحّح بالحاشية « قوله غير خطام هو هكذا فى الاصل هنا بالخاء المعجمة وكذلك فى مادة ثنى من اللسان وحرر الرواية » .

قلنا الذى نصّ عليه العلامة البغدادىّ فى الخزانة وفى شرحه لشواهد شرح الرضى على الشافية أنه بضمّ الحاء المهملة وهو ما تكسّر من الحطب والمراد به دقّ الشجر الذى قطعوه فظلّلوا به خيامهم .

(وفى مادة — ف ق و — ج ٢٠ ص ٢٠) رُوى لامرئ القيس بن عابس

« أيا تملِكُ يا تَملِى ذَرِينى وذرى عدلى »

والصواب (عَذْلى) بالذال المعجمة .

(تتمة) هذا البيت أحد أبيات عشرة ساقها المؤلّف فى هذه المادة وأورد ستّة منها فى مادة (د ف ن س — ج ٧ ص ٣٨٨)منسوبة لامرئ القيس بن عابس كما هنا أو للفِنْد الزِمّانِىّ فى قول . وقد رأيت البيت منسوبا للرّمّانىّ النحوىّ وممزوجا ببيت آخر فى باب القوّة والركاكة من كتاب البديع لابن منقذ هكذا

أيا تملك يا تمــلِ وذات الطوق والحجل
ذرينى وذرى عذلى فانّ العــذل كالقتل

والظاهر أنه رآهما فى بعض النقول منسوبين للزِمّانِىّ فتصحّف عليه بالرُّمّانىّ فزاد من عنده (النحوىّ) توهّماً أنه الامام المشهور .

(وفى مادة — ف ن ى — ج ٢٠ ص ٢٤ س ١٩) « قال ابن جنّى واحد أفناء الناس فنأ ولامه واو لقولهم شجر فَنوآء اذا اتسعت وانتشرت أغصانها » . والصواب (شجرة) كما لا يخفى .

(وفى مادة — ق ر و — ج ٢٠ ص ٣٨ س ٢١) «والقاريةُ والقاراتُ الحاضرة الجامعة » . ورُوى (القارات) بالتاء المبسوطة والصواب أن ترسم معقودة

لانها تاء القارية بعينها وانما قُلبت الياء ألفاً فى لغة طيء بدليل ما ذكره المصنّف فى مادة (ن ص و — ج ٢٠ ص ١٩٩ — ٢٠٠) من أن الناصاة لغة طائيّة فى الناصية قال وليس لها نظير الا حرفين بادية و باداة وقارية وقاراة وهى الحاضرة •

(وفى مادة — ق ض ى — ج ٢٠ ص ٥٠ س ١٠) «وقِضّةُ أيضا موضع كانت به وقعة تِحْلاق اللِمَم» • وضُبط (تحـلاق) بكسر اوله والصواب فتحه لأن المصادر من هذا الوزن لا تكون الا مفتوحة الاول سوى ما نصوا على كسره شذوذا وليس تحلاق منه وقد ضبطوه فى مادة (ح ل ق) من اللسان والقاموس بالفتح كما ذكرنا • أمّا ماشذّ عن هذه القاعدة فجاء مكسور الاول فهو تلقاء وتبيان وتلفاق وتبكاء وتمشاء وذكر الحريرىّ فى درّة الغواص تنضالا وفى شرحيها للخفاجىّ والآلوسىّ تشراب • هذا ما وقفت عليه و بعضه حُكى فيه الفتح أيضا غير أنّ صاحب اللسان نصّ فى مادة (م ش ى) على أن تمشاء بالكسر لم يجئ الا فى أخذه لبعض نساء العرب وهى التى سبق كلامنا عليها فى مادة (ب ك ى) وصرح بأنه لا يستعمل كذلك الا فيها •

(وفى مادة ق ل و — ج ٢٠ ص ٦١) رُوى لابن مقبل

«كأنّ نزوَ فراخِ الهامِ بينهمُ نزوَ القُلاتِ زَهاها قالُ قالينا»

ورُوى بنصب (نزو) الواقع فى أول العجز على توهّم أنه مفعول مطلق لنزو الاول والصواب رفعه على الخبرية لكأن كما يقتضيه المعنى و به ضُبط فى المخصّص (ج ١٣ ص ١٧) •

والظاهر لنا فى معنى البيت أن الناظم يصف قتالا وقع بين فئتين فشبّه ضرب الرؤوس بالسيوف وتطايرها بنزو القُلات وهى جمع قُلَة بالتخفيف لخشبة نحو ذراع تُنصب وتُضرب بخشبة أخرى أكبر منها يقال لها المِقلَى والمِقلاء وقوله زهاها أى ضَرَبها والهاء فيه عائدة على القُلات وقوله قالُ قالينا أراد قلو قالين أى رَمى لاعبين بالقُلة •

(وفى مادة — ق ن و — ج ٢٠ ص ٦٥) رُوى للمتلمّس لما ألقى صحيفته فى النهر

«ألقيتُها بالثِّنْىِ من جنب كافر كذلك أقنو كلّ قِطٍّ مُضَلَّل»

وضُبط (مضلّل) بفتح اللام أى بصيغة اسم المفعول ولا يخفى أن الذى أوقع فى الضلال هو حامل القطّ لا القطّ فالصواب كسرها ليستقيم المعنى و به ضبطه شيخنا الشنقيطى عند قرآءتى عليه كتاب النخلة للسجستانىّ • على أن البيت رُوى هنا مخروما والذى فى

مادة (ك ف ر — ج ٦ ص ٤٦٣) وَألقيتها الخ .

* (وفى مادة — ل ذى — ج ٢٠ ص ١١٢) رُوى للأشهب بن رُمَيْلة

« وانّ الذى حانت بفَلْجٍ دماؤهُم همُ القومُ كُلُّ القوم يا أمّ خالد »

ورُوى البيت أيضا فى باب الالف الليّنة (ج ٢٠ ص ٣٤٢) بنصب (كلّ) كما هنا ولم يظهر لى وجهه والصواب رفعه على أنه صفة للقوم على مذهب الجمهور أو توكيد له على رأى ابن مالك و به ضُبط فى مادة (ف ل ج — ج ٣ ص ١٧٣) .

* (وفى مادة — ل ق ى — ج ٢٠ ص ١٢١) رُوى قول الشاعر

«ألا حبّذاء من حُبّ عفراء مُلتقى »

بزيادة همزة فى آخر حبّذا والصواب حذفها .

* (وفى مادة — ن ج و — ج ٢٠ آخر ص ١٧٨) رُوى لعبيد

« فمَنْ بنَجوَته كمن بِعَقْوَته والمُستكِنُّ كمن يمشى بقِرْواح »

ورُوى (يعقوته) بالمثنّاة التحتيّة أوّله والصواب بالموحّدة وهو ظاهر .

* (وفى باب الالف الليّنة فى الكلام على ذا — ج ٢٠ ص ٣٣٥ س ١٣)

« كما قالوا ذا أخوك وقالوا ذى أختك فكسروا الذال فى الانثى وزادوا مع فتحة الذال فى المذكر ألفاً ومع كثرتها للانثى ياء » . ورُوى (كثرتها) بالثاء المثلثة والمراد هنا (الكسرة) بالسين أخت الفتحة والضمّة لا نقيض القلّة كما لا يخفى .

(وفى هذا الباب ص ٣٥٦ س ١٢) « فأنت بالخيار إن شئت نصبت بلا تنوين وان شئت رفعتَ ونوّنتَ وفيها لُغاتُ كثيرة سوى ماذكرت » الخ .
وضُبط (لغات) بلا تنوين والصواب تنوينه والله أعلم .

